

ورقة عمل رقم 39

الميزة النسبية لإنتاج الشعير في سورية

محمود الشريف
المركز الوطني للسياسات الزراعية

نيسان 2008

مشروع GCP/SYR/006/ITA



الفهرس

1	ملخص الدراسة
3	الفصل الأول - خلفية ومبررات البحث
4	2-1 أهمية الشعير
9	الفصل الثاني- وصف النظام السلعي
9	1-2 وصف النظام المحصولي الرئيسي
13	2-2 التسويق
13	3-2 التخزين
15	الفصل الثالث- خصائص المتعاملين في السلسلة
15	1-3 مصادر المعلومات
15	2-3 ميزانية المزرعة
16	1-2-3 ميزانية المزرعة في منطقة الاستقرار الثانية
18	3-3 تحليل ميزانية التاجر (السمسار)
21	الفصل الرابع- الميزات النسبية للأنظمة الممثلة
21	1-4 المنهجية
22	2-4 بيئة الاقتصاد الكلي
23	3-4 مصفوفات تحليل السياسات للشعير البعل
23	1-3-4 السعر المساوي للشعير البعل
24	2-3-4 ميزانية شعير بعل في منطقة الاستقرار الثانية
25	3-3-4 الميزة النسبية للشعير البعل في منطقة الاستقرار الثانية
27	4-3-4 الميزة النسبية للشعير البعل في منطقة الاستقرار الثالثة
28	5-3-4 الميزة النسبية للشعير البعل في منطقة الاستقرار الرابعة
29	4-4 تحليل الحساسية
33	الفصل الخامس - النتائج والتوصيات
33	النتائج
33	التوصيات
35	المراجع

ملخص الدراسة

إن ندرة الموارد الطبيعية من جهة وتوجه الاقتصاد السوري نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي من جهة أخرى هي عوامل تدعو إلى ضرورة إعادة توزيع عوامل الإنتاج المحلية القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة ضمن القطاع الزراعي باتجاه التخصص والاعتماد على الميزة النسبية وتعزيزها إلى الميزة التنافسية.

إن الميزة النسبية تشير إلى أفضل حل توافقي بين التكاليف والكفاءة أخذاً بعين الاعتبار الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن هذا صانعي القرار من تقدير مدى كفاءة استخدام الموارد المحلية في إنتاج سلع زراعية محددة أو استبدال الإنتاج المحلي بالإنتاج المستورد في حال عدم الكفاءة. واستخدام الموارد المحلية في إنتاج سلع أخرى تملك ميزة نسبية.

يعتبر الشعير مصدر علفي مهم للثروة الحيوانية ولصناعة البيرة أيضاً. وقد تزايدت أسعاره والطلب عليه محلياً وعالمياً، حيث يتم استخدامه أيضاً في بعض الدول المتقدمة في إنتاج الطاقة الحيوية. ودراسة هذا المنتج هو من اهتمامات صانعي قرار السياسة الزراعية في سورية خلال هذه المرحلة.

تم استخدام مصفوفة تحليل السياسات لتقدير أثر التدخل الحكومي وتأثيرات السوق على النظم الزراعية الإنتاجية الخاصة بالشعير المزروع في مناطق الاستقرار الثانية والثالثة والرابعة والتي يمكن اعتبارها سلاسل سلعية جزئية من خلال حساب مكونات المصفوفة المختلفة (العائد، التكلفة، والربح) بالأسعار الاجتماعية ومقارنتها بالقيم الحالية (بالأسعار الخاصة) لحساب التحويلات المتبادلة بين الاقتصاد والسلسلة السلعية ولاشتقاق العديد من المؤشرات النسبية.

ضمن ظروف التقانات المستخدمة واتجاه الأسعار العالمية وبناءً على العينة المأخوذة لإنتاج الشعير في عام 2006 وعلى البيانات المتوفرة تم الحصول على النتائج التالية:

- تركزت معظم التكلفة في نظم إنتاج الشعير في مرحلة الزراعة وخصوصاً تكلفة البذار والحصاد والأسمدة. بينما تركزت تكلفة التاجر في التكلفة الثابتة ورأس المال.
- سورية تملك ميزة نسبية قوية في نظام إنتاج الشعير بعل في منطقة الاستقرار الثانية، ($DRC=0.58^1$).
- سورية تملك ميزة نسبية مقبولة في نظام إنتاج الشعير بعل في منطقة الاستقرار الثالثة، ($DRC=0.85$).
- سورية لا تملك ميزة نسبية في نظام إنتاج الشعير بعل في منطقة الاستقرار الرابعة، ($DRC=1.9$).

¹ DRC = معامل تكلفة الموارد المحلية.

و قد خلصت الدراسة إلى أن، هناك إمكانية لتحسين الميزة النسبية في إنتاج الشعير في المرحلة المتوسطة والطويلة الأمد من خلال:

- إيلاء المزيد من الاهتمام والدعم لإنتاج الشعير في مناطق الإنتاج التي تملك الميزة النسبية (الثانية والثالثة). والإستفادة القصوى من الميزة النسبية لمحصول الشعير في هذه المناطق بالتوسع في زراعته وإحلاله بدلاً للمحاصيل التي لا تملك الميزة النسبية. وهذا سوف يغطي قسم كبير من العجز في الميزان التجاري ويقلل الإنفاق من العملة الصعبة على الاستيراد. وهذا ينعش أيضاً تربية وإنتاج المواشي بتأمين العلف بالكميات المناسبة. علماً أن الطلب العالمي على الشعير في تزايد نتيجة لزيادة استخدامه في إنتاج الطاقة الحيوية والنظيفة، هذا بالإضافة إلى استخدامه كعلف للحيوانات.
- تعديل الدورة الزراعية والتركيب المحصولي لدى المزارعين عن طريق تشجيعهم على إدخال المحاصيل البقولية فيها لتحسين الخصوبة والمردود في وحدة المساحة.
- من المهم الاستمرار في التنسيق مع مراكز البحث العلمي المحلي (الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية) والمراكز البحثية العربية والدولية (المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، إيكاردا، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، أكساد) لتحسين إنتاجية الأصناف المزروعة أو إدخال أصناف جديدة لها القدرة على الإنتاجية المقبولة والتي تغطي تكلفة الإنتاج على أقل تقدير ضمن ظروف الهطولات المطرية الخفيفة في منطقة الاستقرار الرابعة. ضمن ظروف ظاهرة الجفاف والاحتباس الحراري ومعدلات الهطولات المطرية القليلة وخصوصاً في منطقة الاستقرار الرابعة. فإن أصناف الشعير الموجودة ملائمة ولكنها لا تعطي الغلة الجيدة التي تغطي التكاليف الإنتاجية للفلاح. علماً أن هناك قسم كبير من مساحات الشعير المزروعة في منطقة الاستقرار الرابعة في محافظة الرقة التي لم تحصد منذ أعوام، بل تضمن إلى الأغنام مقابل أجر لا يغطي تكلفة البذار، وهذا يضر كثيراً بمزارعي الشعير في منطقة الاستقرار الرابعة الذين معظمهم مدين للمصرف الزراعي. إضافة إلى أن الغلة الضعيفة لمنطقة الاستقرار الرابعة تزيد من تكلفة الإنتاج وبالتالي تقلل الفرصة في المنافسة وفي امتلاك الميزة النسبية. ولكن يضطر المزارعون إلى زراعة الشعير لعدم وجود أنواع نباتية أخرى أكثر تحملاً للظروف المناخية و الجفاف من الشعير من جهة ولتوفير جزء من احتياجات ثروتهم الحيوانية إلى الأعلاف من جهة ثانية.

الفصل الأول - خلفية ومبررات البحث

اتجهت سورية تدريجياً نحو التحرير الاقتصادي وتجسد ذلك بانضمامها لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف من بينها اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع تركيا وتوقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية بالأحرف الأولى وتقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كل هذا يشكل تحديات جديدة خصوصاً أن هذه الاتفاقيات تتضمن امتيازات تجارية متبادلة تستوجب تحرير السوق السورية من الحماية ومن القيود الكمية ووضع القيود الجمركية المتلائمة مع أحكام التجارة العالمية. هذه التحديات تتطلب ردة فعل مناسبة باتجاه تحسين كفاءة الإنتاج الاقتصادية لتكون قادرة على المنافسة عالمياً. لذلك من الأهمية بمكان لصانعي القرار معرفة السلاسل السلعية التي يمكن أن تستفيد من بيئة السوق المفتوح الناتج عن تحرير التجارة وبالتالي زيادة مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني.

إن ندرة الموارد وتوجه الاقتصاد السوري نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي عوامل تدعو إلى ضرورة إعادة توزيع عوامل الإنتاج المحلية ضمن القطاع الزراعي باتجاه التخصص والاعتماد على مبدأ الميزة النسبية.

"مفهوم الميزة النسبية إما أن تقوم البلد بإنتاج سلعة ما بمواردها المحلية (عمالة، رأس مال، أرض، ومياه) عندما تكون تكاليفها أخفض من التكاليف العالمية لتغطية الاحتياجات المحلية أو لتصديرها إن أمكن، أو تقوم باستيراد هذه السلعة عند عدم تمتعها بالكفاءة وتستخدم الموارد المحلية الخاصة بهذه السلعة لإنتاج سلع أخرى تملك ميزة نسبية. والمفهوم التطبيقي للميزة النسبية يتضمن التوزيع الأفضل للموارد المحلية ضمن ظروف التجارة والمنافسة الحرة.

يعتبر الشعير مصدر علف مهم للثروة الحيوانية ولصناعة البيرة أيضاً. وقد تزايدت أسعاره والطلب عليه محلياً وعالمياً، حيث يتم استخدامه أيضاً في بعض الدول المتقدمة في إنتاج الطاقة الحيوية. لذلك اتجه صانعو السياسات الزراعية في سورية حالياً إلى زيادة الاهتمام بدراسة هذا المحصول.

1-1 السياسات المتعلقة بالشعير

يعتبر الشعير من المحاصيل الإستراتيجية والعلفية الهامة. لذلك تهتم الحكومة في سورية بهذا المحصول من الناحيتين الإنتاجية والتسويقية من خلال القيام بالأنشطة التالية:

- طبقت الحكومة ضريبة إضافية على واردات الشعير حتى العام 1999، وذلك من أجل حماية الإنتاج المحلي. ثم خفضت هذه الضريبة إلى 1% لتشجيع الواردات ولتعويض النقص الكبير في الإنتاج المحلي خلال فترة الجفاف.
- تقوم الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية باستنباط أصناف بذار الشعير الملائمة للظروف المناخية حسب المناطق لتسلمها إلى المؤسسة العامة لإكثار البذار لإكثارها وتوزيعها على الفلاحين بهدف زيادة متوسط الغلة وتخفيض التذبذبات في الإنتاج.

- تقوم المؤسسة العامة لإكثار البذار بتوزيع بذار الشعير المحسن على الفلاحين على شكل قروض عينية قصيرة الأجل. ولكن الكمية الموزعة الشعير المحسن محدودة جداً فقط 1000 طن ما يعادل 1% من إجمالي الاحتياج (125984 طن)، في عام 2006.
- تحدد وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي سعر البذار المحسن من الشعير من خلال المؤسسة العامة لإكثار البذار بسعر التكلفة بدون أي هامش ربح، وقد حدد السعر بـ 12.1 ل.س/كغ في عام 2006.
- يحدد السعر الرسمي للشعير من قبل رئاسة مجلس الوزراء للكميات المسلمة إلى المؤسسة العامة للأعلاف. ولقد ثبت هذا السعر بـ 7.5 ل.س/كغ في الأعوام الأخيرة. بينما أصبح السعر 9.5 ل.س/كغ في عام 2006. علماً أن هذه السعر لا يغطي تكاليف الإنتاج الرسمية في بعض الأعوام، انظر الجدول 1-1.

الجدول 1-1 يعرض سلسلة زمنية من التكلفة والسعر الرسمي لواحد كغ من الشعير، 2006-1997

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
تكلفة واحد كغ	7.6	8.6	10.8	10.8	10.8	9.3	10.2	8.8	8.5	7.9
السعر الرسمي	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	9.5

المصدر: بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 2006.

- تعد المؤسسة العامة للأعلاف هي الجهة الحكومية المسؤولة عن شراء الشعير من المزارعين. كما تقوم هذه بتصنيع الأعلاف ورصد احتياجها واستيراد بعض كميات من الشعير لتغطي احتياجها. في حين سمح باستيراد الشعير من قبل القطاع الخاص منذ العام 1987.
- يزرع الشعير وفقاً للخطة الإنتاجية السنوية التأشيرية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.
- رفع رأسمال المؤسسة العامة للأعلاف من 500 مليون ليرة سورية إلى 3.5 مليار ليرة سورية وتكليفها بالاحتفاظ بـ 300 ألف طن كمخزون استراتيجي.

2-1 أهمية الشعير

يعتبر الشعير المحصول العلفي الأهم في سورية. تهتم وتركز الخطط الحكومية على إنتاجه بهدف تحسين قطاع الثروة الحيوانية وتحقيق التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني. يستخدم الشعير بشكل رئيسي في علف الحيوانات المجترة كالغنم والأبقار. ويدخل بشكل محدود في تركيبه الخلطات العلفية للدواجن.

يُزرع الشعير بعبء بشكل رئيسي وقد بلغت المساحة الكلية 1.3 مليون هكتار في عام 2006 وتشكل 51% من مساحة المحاصيل الشتوية في سورية. وتتركز زراعة الشعير في المنطقة الشمالية و الشمالية الشرقية وخاصة في محافظات الحسكة والرقبة وحلب. معظم الأرض المخصصة للشعير تتركز في مناطق الاستقرار الثانية والثالثة والرابعة، أما الإنتاج فيتركز معظمه في منطقة الاستقرار الثانية والثالثة، مأخوذاً بالاعتبار الغلة المنخفضة في منطقة الاستقرار الرابعة.

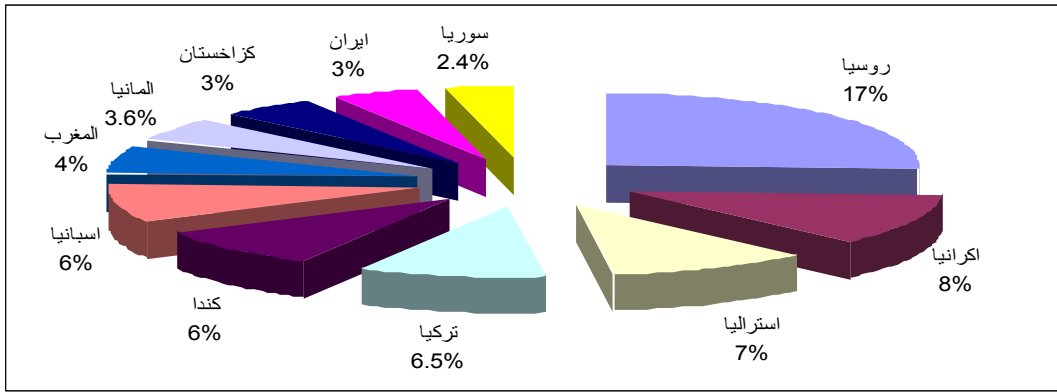
التغيرات المناخية وموجات الجفاف لها أثارها السلبية على إنتاج الشعير في سورية، حيث بلغ إنتاج سورية من الشعير 1.2 مليون طن والإنتاجية 920 كغ/هكتار في عام 2006.

1-3 فكرة عن واقع إنتاج الشعير في سوريا والعالم

المساحة

تشكل مساحة الشعير في سوريا 2.4% من مساحة العالم (55.5 مليون هكتار) حسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، في عام 2006. روسيا أنتت في المرتبة الأولى من حيث المساحة 9.6 مليون هكتار و17% من مساحة الشعير في العالم، تليها أوكرانيا 8% ثم استراليا 7% وتركيا 6.5%، انظر الشكل 1-1.

الشكل 1-1 مساحة الشعير في العالم لعام، 2006 (%)

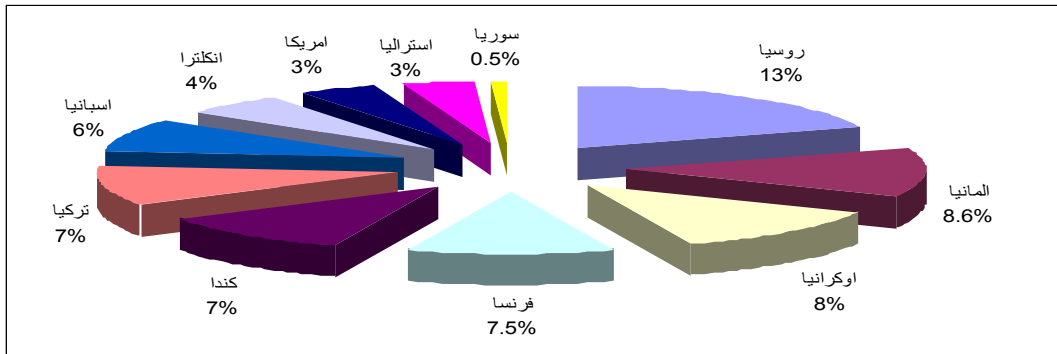


المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

الإنتاج

شكل إنتاج الشعير في سورية (700 ألف طن) حوالي 0.5% من إنتاج العالم (139 مليون طن) في عام 2006، حسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة (FAO). بينما كانت روسيا أكبر منتج للشعير حوالي 18 مليون طن أي 13% من إنتاج العالم، تليها ألمانيا (8.6%) وأوكرانيا (8%) ثم فرنسا (7.5%) من إنتاج العالم (الشكل 1-2).

الشكل 1-2 إنتاج الشعير في العالم، 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

وهذا الإنتاج القليل للشعير في سورية يرجع إلى الإنتاجية الضعيفة مقارنة مع دول العالم، علماً أن الشعير يزرع مروياً في بعض المناطق أو يزرع في المناطق ذات معدلات الهطول العالية أما في سوريا فإن معظم زراعته بعلية وفي

مناطق قليلة الأمطار. حيث كانت إنتاجية الشعير (868 كغ/هكتار) أقل بثلاث أضعاف من إنتاجية العالم 2497 كغ/هكتار في عام 2006، حسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة (FAO). بينما كانت بلجيكا الأعلى إنتاجية في العالم 7496 كغ/هكتار، انظر الجدول 1-2. علماً أن مساحة كبيرة من الشعير السوري تقع في منطقة الاستقرار الرابعة ذات الإنتاجية المتدنية 312 كغ/هكتار.

الجدول 1-2 إنتاجية للشعير حسب الدول الأعلى إنتاجية في العالم، كغ/هكتار

7496	بلجيكا
6900	السعودية
6499	أيرلندا
6343	كينيا
6191	سويسرا
6152	فرنسا
6028	هولندا
5947	إنكلترا
5909	ألمانيا
5833	نيوزلندا
2497	العالم

المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)..

العرض والطلب على الشعير

معظم الشعير في سورية يستخدم كعلف للماشية، لذلك تختلف الكميات المستوردة من الشعير من سنة إلى أخرى اعتماداً على جودة الموسم الزراعي، وبالتالي يزداد الطلب خلال فترة الجفاف وفي الشتاء لقلة العشب في ذلك الوقت. يقدر الطلب الكلي للشعير لعام 2007 بـ 2.3 مليون طن (2007. الخطة السنوية الموحدة)، من أجل العلف والزراعة للسنة التالية. ويتوقع أن يزيد الاستهلاك نظراً لقلة العشب في أراضي البادية، انظر الجدول 1-3، والشكل 1-3. حيث يلاحظ أن الكمية المستوردة من الشعير تقل في سنوات الخير والإنتاج الجيد كما في عام 2001 وتزداد في سنوات الجفاف وقلة الإنتاج كما في عامي 2004 و2005. إن الكميات المصدرة من الشعير ضئيلة وتندمج في بعض السنوات بسبب حاجة السوق المحلية المتزايدة لمادة الشعير.

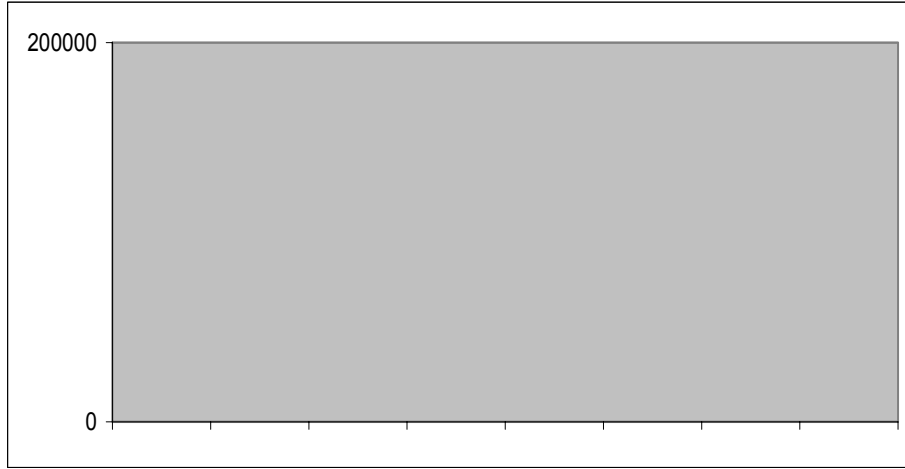
تعد أوكرانيا أكبر شريك تجاري لسورية بالنسبة لاستيراد مادة الشعير حيث بلغت حصتها 48% من كميات الشعير المستوردة في عام 2005 (803 ألف طن). تليها روسيا (23%) ثم تركيا (20%)، انظر الشكل 1-4.

الجدول 1-3 الميزان السلعي للشعير، 1997-2006 (ألف طن)

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إنتاج	983	869	426	212	1956	920	1079	527	767	1202
استيراد	0	0	584	588	345	368	601	625	803	462
تصدير	297	0	0	0	0	89	546	194	2	0
المتاح	686	869	1010	800	2301	1199	1134	958	1568	1664

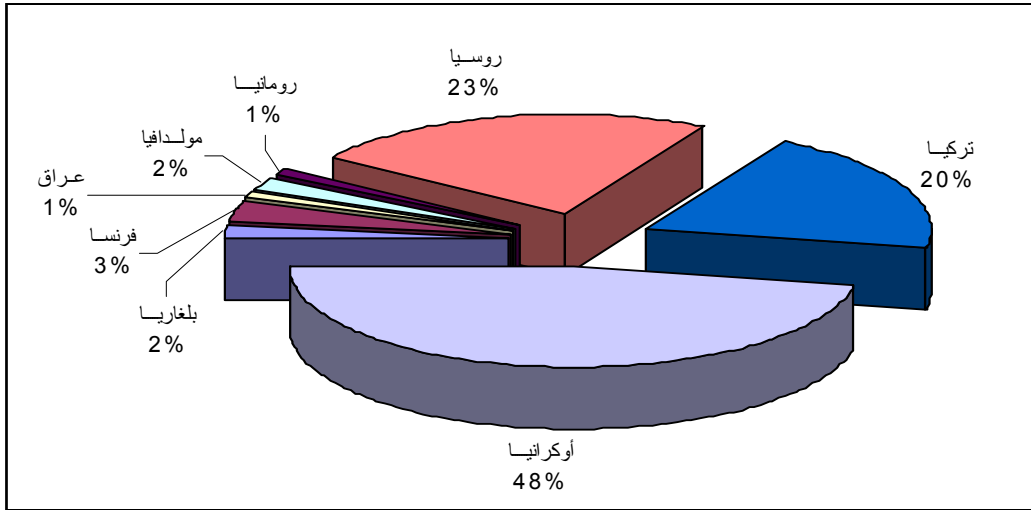
المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية للمركز الوطني للسياسات الزراعية.

الشكل 3-1 يبين كميات الشعير المستوردة مع الاتجاه العام، 2006-1999 (طن)



المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية للمركز الوطني للسياسات الزراعية.

الشكل 4-1 يبين الشركاء التجاريون لمادة الشعير، 2005 (%)



المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية للمركز الوطني للسياسات الزراعية.

يعرض الجدول 4-1 أكبر الدول المستوردة والمصدرة للشعير في العالم في عام 2005. بلغ حجم التبادل التجاري في العالم حوالي 25 مليون طن. بلغت كمية المستوردات السورية من مادة الشعير 953 ألف طن وما يعادل 3.8% من كميات الشعير المستوردة في العالم حسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، بينما كانت السعودية أكبر الدول المستوردة لمادة الشعير (6360 ألف طن و25.6% من كميات الشعير المستوردة في العالم)، بفارق كبير عن الصين وأسبانيا (9 و7% على التوالي). بينما كانت فرنسا أكبر الدول المصدرة لمادة الشعير (5042 ألف طن و20% من كميات الشعير المصدرة في العالم)، تليها أوكرانيا ثم استراليا (3415 و3339 ألف طن و13.7 و13.4% على التوالي).

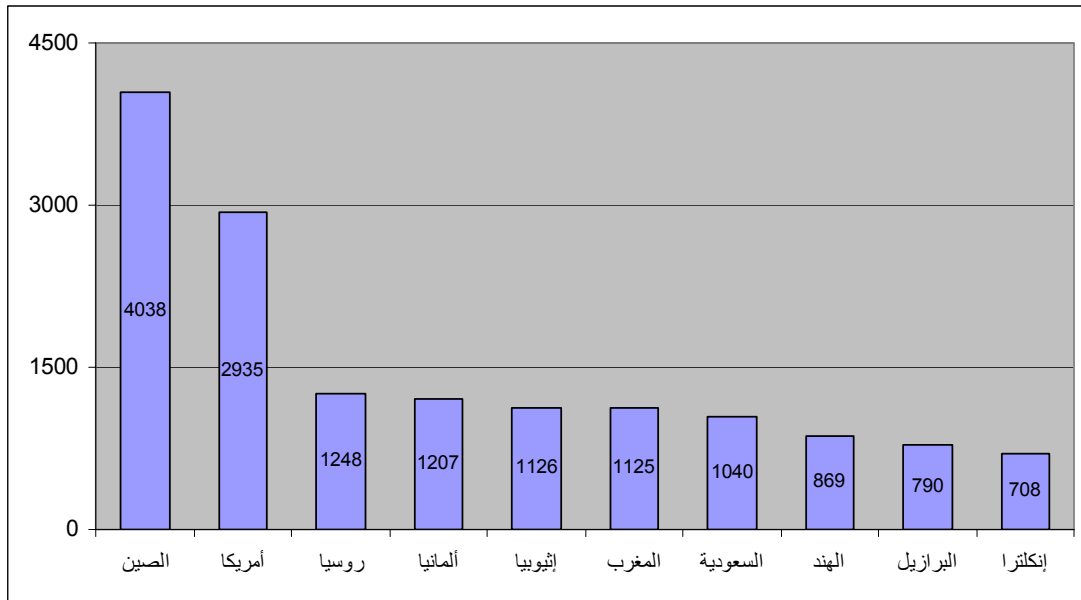
الجدول 1- 4 أهم الدول المستوردة والمصدرة للشعير، 2005

أهم الدول المستوردة			أهم الدول المصدرة		
%	الكمية ألف طن	الدولة	%	الكمية ألف طن	الدولة
25.6	6360	السعودية	20.3	5042	فرنسا
9.1	2276	الصين	13.7	3415	أوكرانيا
6.8	1702	أستراليا	13.4	3339	استراليا
5.7	1411	اليابان	11.6	2894	ألمانيا
5.6	1386	إيران	7.5	1876	كندا
5.5	1367	بلغاريا	6.7	1678	روسيا
4.6	1145	هولندا	3.4	840	إنكلترا
3.8	953	سورية	3.0	746	أمريكا
3.6	901	ألمانيا	2.1	530	سويسرا
3.3	811	إيطاليا	1.5	377	جمهورية التشيك
100	24877	العالم	100	24878	العالم

المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

بلغ استهلاك سورية من الشعير 1664 ألف طن في عام 2006 حيث كان معظم الاستهلاك علفاً للحيوانات². تبعاً لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة فإن كمية الشعير المستهلكة في العالم لأغراض غذائية (غير علفية) فهي 24176 ألف طن في عام 2005. الصين أتت في المرتبة الأولى 4038 ألف طن ثم الولايات المتحدة الأمريكية بـ 2935 ألف طن وروسيا 1248 ألف طن (الشكل 1-5).

الشكل 1-5 استهلاك أهم الدول من الشعير لأغراض غذائية غير علفية، 2005 (ألف طن)



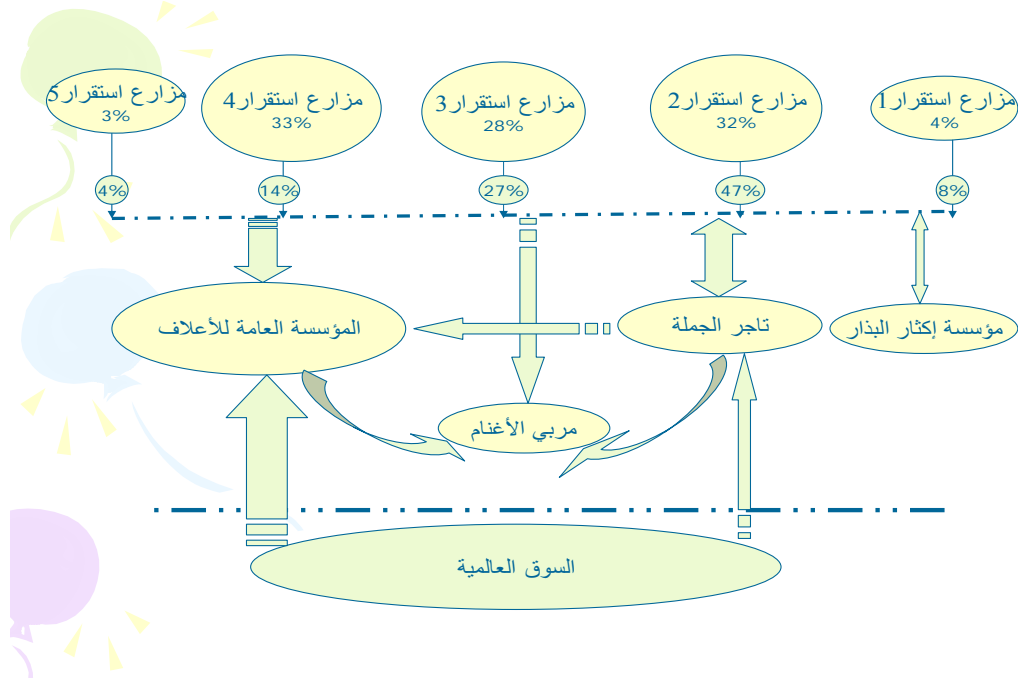
المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

² لا تتوفر بيانات عن الكميات المستهلكة لأغراض غذائية غير علفية

الفصل الثاني- وصف النظام السلعي

يبين الشكل 1-2 السلسلة السلعية الأساسية لإنتاج الشعير، المتعاملين الرئيسيين في السلسلة، ونسب التدفق بين المتعاملين.

الشكل 1-2 مخطط أساسي لإنتاج الشعير في سورية



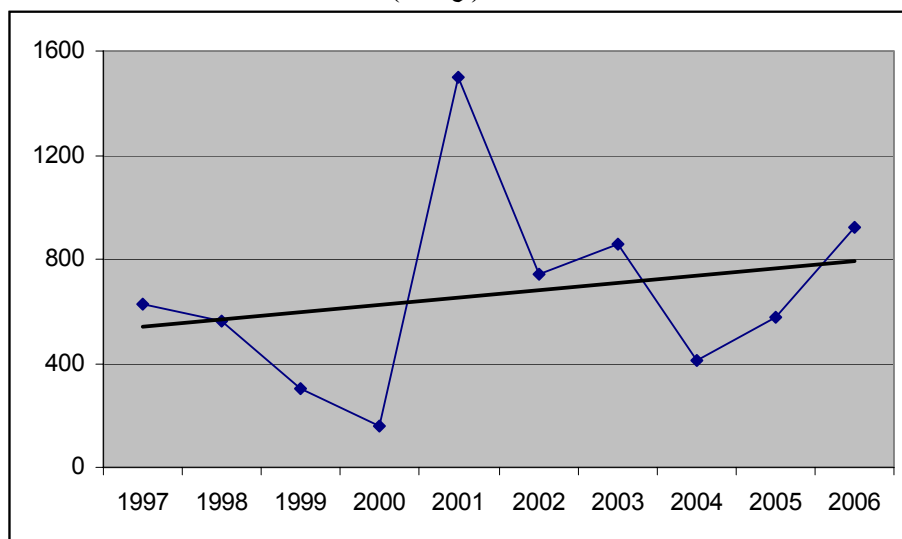
المصدر: معد التقرير

1-2 وصف النظام المحصولي الرئيسي

يزرع الشعير بشكل رئيسي كمحصول بعلي في سورية، بمتوسط إنتاج سنوي (خلال العشرة سنوات الماضية) حوالي 894 ألف طن ناتجة عن متوسط مساحة 1356 ألف هكتار (حوالي 27% من المساحة القابلة للزراعة) وغلة تقدر ب 666 كغ/هكتار متمتعة بخط اتجاه متزايد قليلاً، متأثراً بالغلة الكبيرة جداً في عام 2001 (الشكل 2-2). في عام 2006 بلغ إنتاج الشعير 1.2 مليون طن ناتج عن مردود قدره 920 كغ/هكتار.

تتأثر إنتاجية الشعير بشكل كبير بالظروف الجوية (معدلات الهطول المطرية ودرجة الحرارة)، وفي بعض سنوات الجفاف تكون معدلات الهطولات المطرية منخفضة جداً، وهذا يكون له الأثر السلبي على الإنتاج (1999 و 2000 و 2004 و 2005) والضرر البالغ على مزارعي الشعير وخصوصاً منطقة الاستقرار الرابعة.

الشكل 2-2 تطور متوسط غلة الشعير، 1997-2006 (غ/هكتار)



المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية للمركز الوطني للسياسات الزراعية.

وتشير الإحصاءات أن إنتاج الشعير وصل إلى ذروته في عام 2001 (1.87) مليون طن، بينما وصل إنتاج الشعير إلى أقل قيمة له في عام 2000 (0.21) مليون طن فقط.

معظم الأرض المخصصة للشعير تتركز في مناطق الاستقرار الثانية والثالثة والرابعة، أما الإنتاج فيتركز معظمه في منطقة الاستقرار الثانية (50% من إنتاج الشعير البعل) والثالثة (29%)، مأخوذاً بالاعتبار الغلة المنخفضة في منطقة الاستقرار الرابعة (الجدول 1-2)، انظر الشكل 2-3.

تتأثر إنتاجية الشعير بشكل كبير بالظروف الجوية (معدلات الهطول المطرية ودرجة الحرارة)، وفي بعض سنوات الجفاف تكون معدلات الهطولات المطرية منخفضة جداً، وهذا يكون له الأثر السلبي على الإنتاج (1999 و2000 و2004 و2005) والضرر البالغ على مزارعي الشعير وخصوصاً منطقة الاستقرار الرابعة.

انخفضت المساحة قليلاً خلال العشر السنوات الأخيرة من 1.57 مليون هكتار في عام 1997 إلى 1.3 مليون هكتار في عام 2006 منها 1.26 مليون هكتار بعل و51 ألف هكتار مروحي. حيث شكلت مساحة الشعير حوالي 27% من إجمالي الأراضي المزروعة فعلاً، ومساحة الشعير البعل حوالي 51% من المساحة المحصولية البعلية.

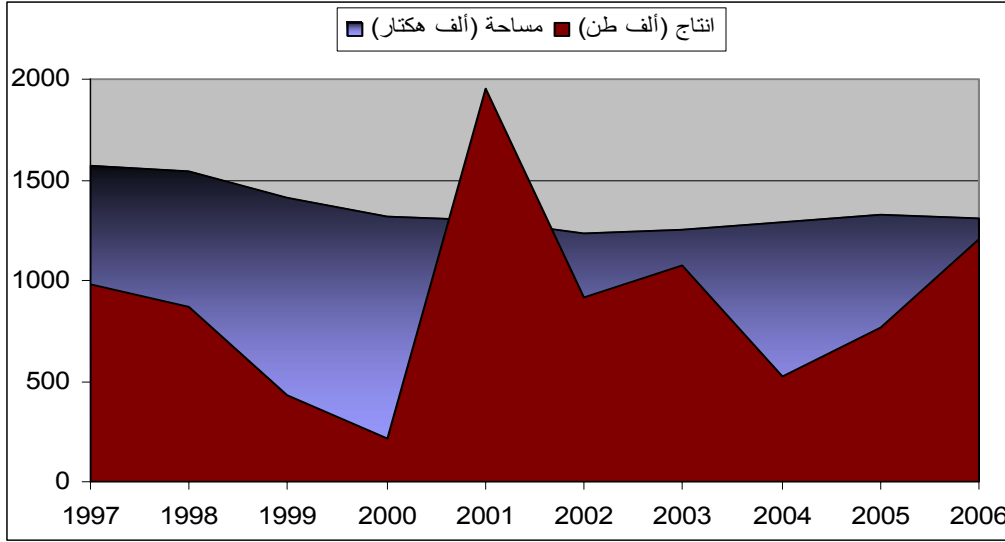
وتتوزع المساحة المزروعة بالشعير على مناطق الاستقرار الزراعي والمحافظات. ويبين الشكل رقم 2-4 توزع مساحة الشعير البعل على مناطق الاستقرار في عام 2006، حيث من الواضح تركز مساحة الشعير في مناطق الاستقرار الثانية 29% والثالثة 32.5% والرابعة 33.4%.

الجدول 1-2 مساحة وإنتاج الشعير البعل في سورية حسب مناطق الاستقرار، 2006

البيان	المساحة المزروعة (الف هكتار)	(%)	الإنتاج (الف طن)	(%)	الغلة (طن/هكتار)
منطقة الاستقرار الأولى	46	%3.7	95	%9	2.1
منطقة الاستقرار الثانية	409	%32.5	548	%50	1.3
منطقة الاستقرار الثالثة	363	%28.9	312	%29	0.9
منطقة الاستقرار الرابعة	420	%33.4	135	%12	0.3
منطقة الاستقرار الخامسة	18	%1.4	0	0	0.0

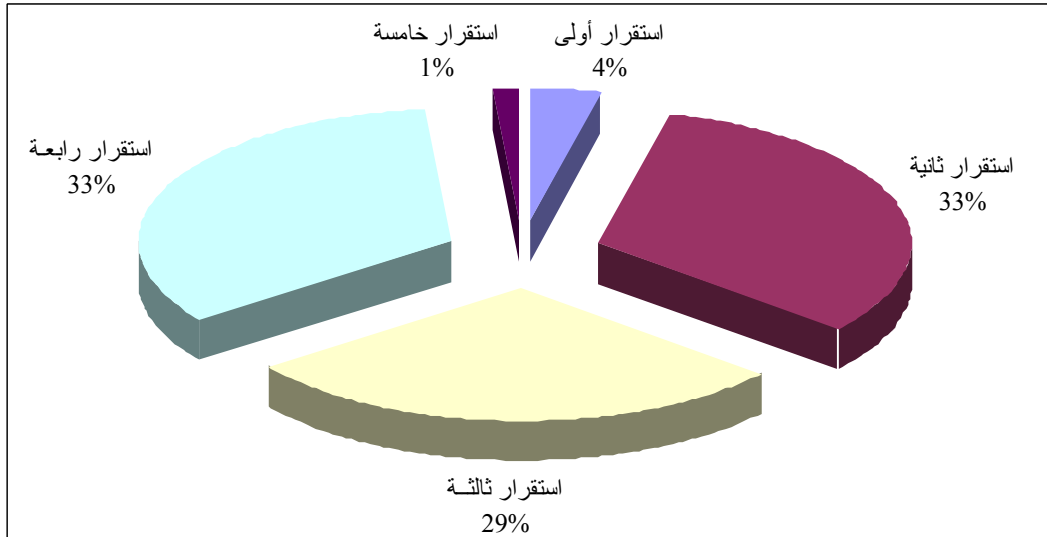
المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية للمركز الوطني للسياسات الزراعية.

الشكل 3-2 تطور مساحة وإنتاج الشعير، 2006-1997



المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية للمركز الوطني للسياسات الزراعية.

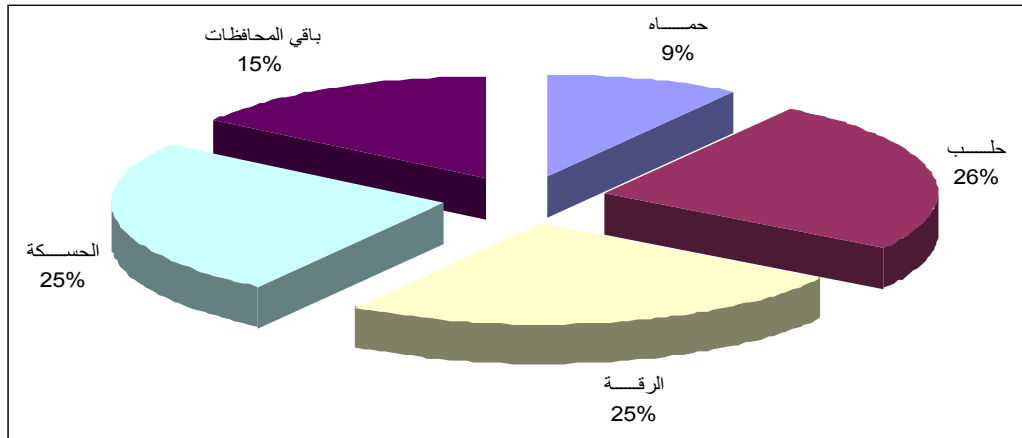
الشكل 4-2 توزيع مساحة الشعير البعل على مناطق الاستقرار الزراعي، 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية للمركز الوطني للسياسات الزراعية.

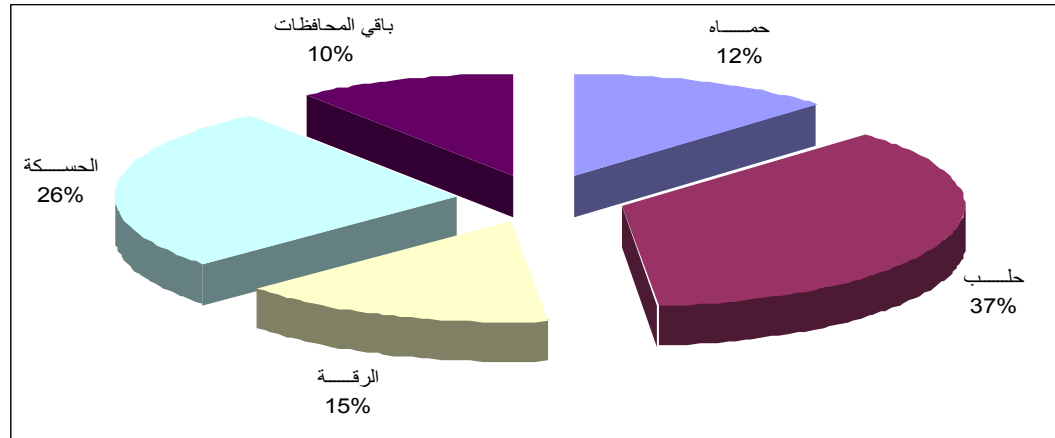
كذلك يبين الشكل 2-5 توزيع مساحة الشعير على المحافظات ، وتتركز زراعة الشعير في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية من سورية حيث استحوذت محافظات الرقة والحسكة وحلب على 76% من إجمالي مساحة الشعير. إلا أن الإنتاج كان متركزاً بشكل أكبر في محافظتي حلب 37% والحسكة 26%، بينما إنتاج محافظة الرقة كان 15% فقط، انظر الشكل 2-6. ويرجع هذا إلى أن قسم كبير (55%) من مساحة الشعير البعل في محافظة حلب يزرع في منطقة الاستقرار الثانية، بينما توجد مساحة كبيرة (46%) من مساحة الشعير البعل في محافظة الرقة تزرع في منطقة الاستقرار الرابعة.

الشكل 2-5 توزيع مساحة الشعير على المحافظات، 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية للمركز الوطني للسياسات الزراعية.

الشكل 2-6 توزيع إنتاج الشعير على المحافظات، 2006 (%)



المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية للمركز الوطني للسياسات الزراعية.

يبين الجدول 2-2 توزيع مساحة المحاصيل الشتوية مع النسب المئوية في عام 2006. يعتبر الشعير والقمح هما المحصولين الأساسيين بالنسبة لزراعة المحاصيل البعلية 49% و38% على التوالي. بينما يعتبر القمح هو المحصول الأساسي (85%) بالنسبة لزراعة المحاصيل المروية.

الجدول 2-2 مساحة المحاصيل الشتوية على مستوى القطر، 2006 (المساحة: هكتار، النسبة: %)

المحاصيل	سقي		بعل		المجموع	
	المساحة (هكتار)	النسبة (%)	المساحة (هكتار)	النسبة (%)	المساحة (هكتار)	النسبة (%)
القمح	810127	%85	976532	%38	1786659	%51
الشعير	51206	%5	1256165	%49	1307371	%37
الشعير الرعوي	38772	%4	479	%0	39251	%1
الأعلاف الخضراء الأخرى	4922.5	%1	983	%0	5905.5	%0
البقوليات العلفية	411	%0	34556	%1	34967	%1
البقوليات الغذائية	14896.8	%2	216494.5	%9	231391.3	%7
محاصيل أخرى	34999	%4	57204.1	%2	92203.1	%3
المجموع	955334	%100	2542414	%100	3497748	%100

المصدر: بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية للمركز الوطني للسياسات الزراعية

2-2 التسويق

تمر المحاصيل العلفية بعدة مراحل تسويقية بدءاً من مرحلة الشراء إلى التخزين ثم التصنيع ثم التعبئة والشحن و انتهاءً بوصول المنتج إلى المستهلك النهائي . وبالنسبة للتسويق الخارجي فقد تم تحرير السوق بشكل جزئي اعتباراً من بداية التسعينات عندما تم السماح للقطاع الخاص باستيراد هذه المادة .

أما ما يتعلق بالتسويق الداخلي فيملك المزارع الآن كل الخيارات في الاحتفاظ بمحصوله أو تسويقه إلى تجار القطاع الخاص أو المربين مباشرة أو إلى معامل الأعلاف الخاصة، إضافة إلى المؤسسة العامة للأعلاف التي لا تزال تلتزم بشراء الشعير وفق الأسعار الرسمية المحددة مسبقاً.

وفي السنوات الأخيرة بعد تحرير تجارة الشعير والمواد العلفية الأخرى بدأ القطاع الخاص يلعب دوراً كبيراً في عملية التسويق وأصبح يمتلك قدرة تنافسية مع القطاع العام. ولا يقتصر الكثير من التجار على التوزيع وإنما يقومون بالتخزين بانتظار تحسن الأسعار. تقوم المؤسسة العامة للأعلاف بتوزيع مقننات علفية على المربين حسب جداول محددة، كما تقوم المؤسسة ببيع الفائض عن المقنن إلى المربين حسب توفر المادة.

ويعتبر مستوردي القطاع الخاص متخصصين بعملية الاستيراد فقط ولا يقومون بالتوزيع الداخلي إلا للمزارع الكبيرة التي تشتري كميات تصل إلى 13-15 طن. ويقوم المستوردون بالبيع إلى تجار الأعلاف ويفضلون التعاقد على بيع كميات لا تقل عن 50-100 طن في كل مرة، ثم يقوم التجار عادة ببيع الشعير الذي يحصلون عليه من المستوردين مباشرة للمربين ويمكن دخول تاجر آخر في السلسلة التسويقية في بعض الأحيان. ويتم شحن القسم الأكبر من الشعير إلى محافظة حلب (منطقة تركيز تجار هذه المادة) وتعتبر محافظة الحسكة المستهلك الرئيسي لمادة الشعير.

2-3 التخزين

كانت المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب قبل عام 2004 تحتفظ بمخزون جزء منه مخصص للتصدير وجزء كمخزون استراتيجي لاستعماله في حالات الجفاف أو عجز السوق عن تلبية الطلب الداخلي وبيع الشعير المخزن حصراً إلى المؤسسة العامة للأعلاف التي لم تكن تشتري هذه المادة إلا من هذا المصدر. وقد لعب المخزون الاستراتيجي دوراً كبيراً في استقرار وتوفير مادة الشعير في القطر خلال السنوات الماضية ، حيث يتم سنوياً بيع

وتوزيع كميات من الشعير عن طريق المؤسسة العامة للأعلاف وتتناسب عكسياً مع كميات الإنتاج السنوي . وفي حالة ارتفاع السعر العالمي وزيادة الطلب المحلي على الشعير المتضمن دعماً حكومياً تعطى الأولوية لأصحاب الثروة الحيوانية المسجلين وعلى ضوء المعلومات المتوفرة حول حجم القطيع والكمية التي يتطلبها من الشعير.

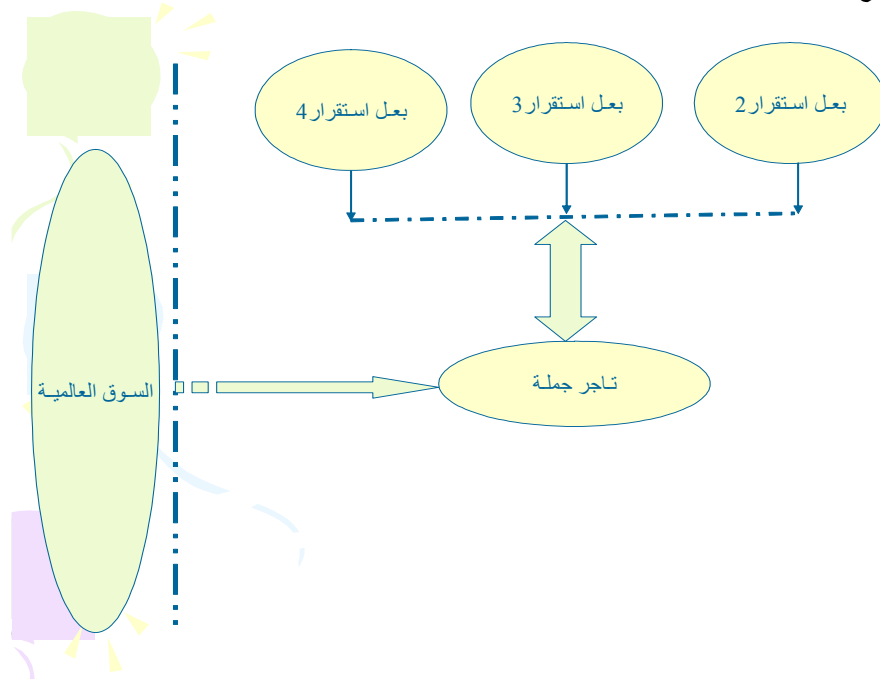
في العام 2004 وبنتيجة ارتفاع الأسعار في السوق المحلية قام المزارعون ببيع إنتاجهم من الشعير إلى تجار القطاع الخاص بأسعار أعلى بكثير من أسعار الشراء المحددة من قبل الدولة، لذلك لم تتمكن المؤسسة العامة للأعلاف من شراء الشعير من المنتجين، فقررت الحكومة التوقف عن شراء الشعير من المزارعين لذلك العام حصراً. بينما تعتبر المؤسسة العامة للأعلاف بمثابة الملاذ الأخير بالنسبة إلى منتجي الشعير من المزارعين لتسويق إنتاجهم بالأسعار الرسمية المحددة من قبل الدولة والتي عادة تكون أدنى من السعر السائد في السوق فيما إذا واجهتهم مشاكل تسويقية (جراد و فرقوط 2007).

4-2 الأنظمة السلعية المختارة

حددت الأنظمة السلعية المدروسة بناءً على منطقة الاستقرار التي ينتج بها الشعير البعل وحسب السعر المساوي للشعير على أنه منتج مستورد. (الشكل 4-2) وخلصت الدراسة إلى تحليل الميزات النسبية لثلاث أنظمة أساسية ممثلة للشعير البعل (الشكل 7-2):

- نظام إنتاج شعير بعل منطقة الاستقرار الثانية.
- نظام إنتاج شعير بعل منطقة الاستقرار الثالثة.
- نظام إنتاج شعير بعل منطقة الاستقرار الرابعة.

الشكل 7-2 نظم إنتاج الشعير البعل المدروسة



المصدر: معد التقرير

الفصل الثالث- خصائص المتعاملين في السلسلة

3-1 مصادر المعلومات

جمعت البيانات الأساسية على مستوى المزرعة من خلال مقابلات مع مزارعي الشعير البعل في كل من محافظات حلب (منطقة استقرار ثانية وثالثة) والرقه (منطقة استقرار ثالثة ورابعة) والحسكة(منطقة استقرار ثالثة ورابعة). أما بيانات ما بعد المزرعة فقد جمعت من خلال مقابلات مع تجار الشعير في المحافظات المذكورة ومستوردي الشعير في محافظة دمشق.

إن معظم البيانات الإحصائية الثانوية على مستوى القطر أخذت من قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمكتب المركزي للإحصاء. في حين أن البيانات على مستوى العالمي أخذت من الموقع الإلكتروني لبيانات الفاو (منظمة الأغذية والزراعة). أما البيانات المتعلقة بالقطاع العام أخذت من مؤسسة الأعلاف ووزارة الزراعة ومصادر حكومية أخرى.

تم إدخال استثمارات مزارعي الشعير البعل في المحافظات ومناطق الاستقرار المذكورة وكذلك استثمارات التجار والمستوردين إلى الحاسب ومعالجتها للحصول على ميزانية واحدة ممثلة لكل منطقة استقرار (ثانية وثالثة ورابعة) ولتاجر ومستورد للشعير. هذه الميزانية تضم التكاليف الثابتة والمتغيرة والربحية. وقد تم الفصل بين المواد القابلة للتجارة والموارد المحلية لكل بند من بنود الميزانية (المفهوم التطبيقي للميزة النسبية).

3-2 ميزانية المزرعة

تم إنشاء ثلاث ميزانيات مزرعية ممثلة تبعاً لمنطقة الاستقرار(ثانية وثالثة ورابعة). يدخل في حساب هذه الميزانية التكاليف الثابتة (وهي التكاليف التي تدفع بغض النظر عن سير العملية الإنتاجية) والمتغيرة(العمالة المباشرة والمدخلات الوسيطة) والأسعار وكميات المدخلات والمخرجات. يتم حساب الميزانية عادة لوحدة المساحة (هكتار).

تعد العمالة من الموارد المحلية (غير قابلة للتجارة) وقسمت إلى عمالة مؤهلة (دائمة)، وهم المستفيدون من التأمينات الاجتماعية كما في الوظائف الرسمية. وعمالة غير مؤهلة (مؤقتة) مثل العمال المياومين أو الموسمين الذين يعملون بعقود موسمية (بدون تأمينات). وإن إجمالي تكلفة العمالة لكل عملية خدمة زراعية هي عدد ساعات العمل المطلوبة في وحدة المساحة مضروبة باجرة ساعة العمل الواحدة. وتعد التكاليف الثابتة للشعير البعل قليلة أو معدومة في معظم الأحيان.

3-2-1 ميزانية المزرعة في منطقة الاستقرار الثانية

بلغ مجموع تكاليف الهكتار الواحد في ميزانية مزرعة الشعير البعل في منطقة الاستقرار الثانية 8114 ل.س. للعينه المأخوذة لموسم 2006، ومجموع العوائد 11275 ألف ل.س، والربح 3161 ألف ل.س. علماً أن غلة العينة لمنطقة الاستقرار الثانية كانت 1.16 طن/هكتار³. تشكل تكاليف البذار والأسمدة 55% من تكاليف المزرعة (الجدول 3-1).

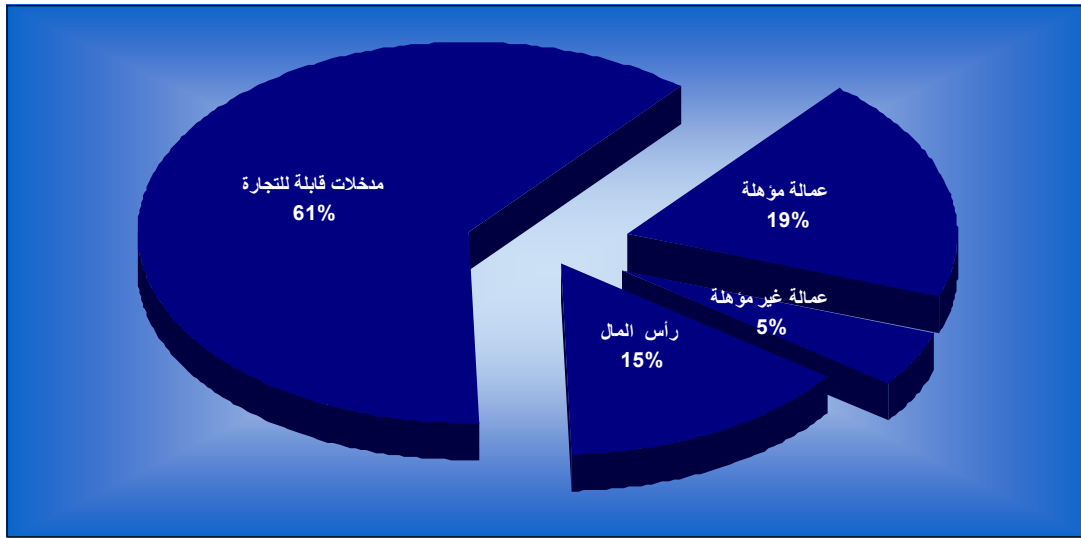
الجدول 3-1 التكاليف الأساسية في مزارع الشعير حسب مناطق الاستقرار، 2006 (%)

المادة	منطقة الاستقرار الثانية	منطقة الاستقرار الثالثة	منطقة الاستقرار الرابعة
بذار	32%	48%	53%
أسمدة	23%	10%	4%
حراثة	9%	11%	11%
بذر البذار	3%	4%	6%
حصاد	11%	12%	13%
أكياس	7%	5%	4%

المصدر: معد التقرير.

يبين الشكل 3-1 توزيع التكاليف المزرعية في منطقة الاستقرار الثانية إلى مكوناتها الأساسية. تشكل الموارد المحلية (عمالة ورأس المال) حوالي 39% من تكاليف المزرعة، علماً أنه كلما انخفضت نسبة التكاليف المحلية كلما كان الأثر إيجابياً على الميزة النسبية للنظام. في حين أن المدخلات القابلة للتجارة تشكل القسم الأكبر من التكاليف 61%.

الشكل 3-1 توزيع تكاليف مزرعة الشعير في منطقة الاستقرار الثانية، 2006



المصدر: معد التقرير

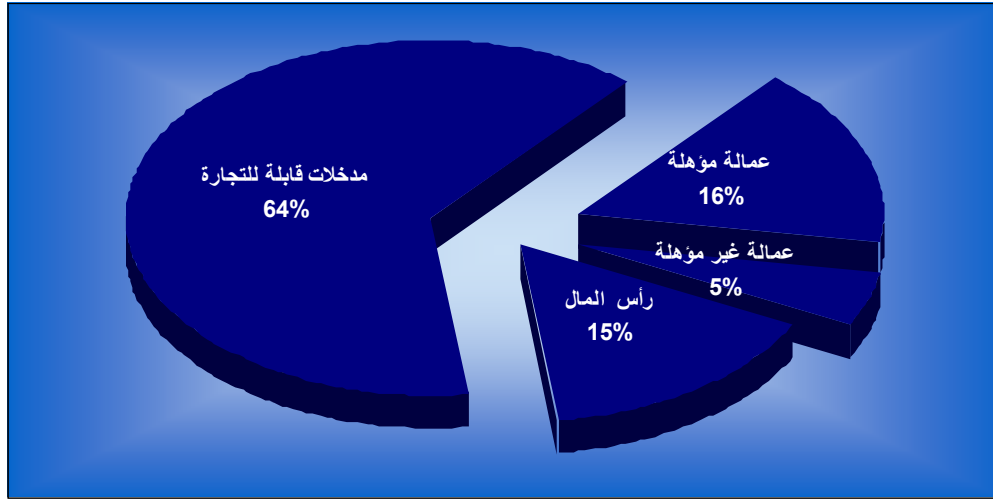
³ علماً أن إحصائيات الغلة المعلنة في منطقة الاستقرار الثانية 1.3 طن/هكتار في عام 2006

2-2-3 ميزانية المزرعة في منطقة الاستقرار الثالثة

بلغ مجموع تكاليف الهكتار الواحد في ميزانية مزرعة الشعير البعل في منطقة الاستقرار الثالثة 4628 ل.س. للعيننة المأخوذة لموسم 2006، ومجموع العوائد 5113 ل.س، والربح 485 ل.س. وكان الإنخفاض عن ميزانية منطقة الاستقرار الثانية بسبب أن غلة العيننة لمنطقة الاستقرار الثالثة كانت 0.53 طن/هكتار⁴. تشكل تكاليف البذار التكاليف الأساسية لهذا النظام المزرعي 48% من التكاليف الكلية ثم الحصاد 12% (الجدول 1-3).

يبين الشكل 2-3 توزيع التكاليف المزرعية في منطقة الاستقرار الثالثة إلى مكوناتها الأساسية. المدخلات القابلة للتجارة تشكل 64% من تكاليف المزرعة، في حين تشكل الموارد المحلية (عمالة ورأس مال) حوالي 36% من تكاليف المزرعة.

الشكل 2-3 توزيع تكاليف مزرعة الشعير في منطقة الاستقرار الثالثة، 2006



المصدر: معد التقرير.

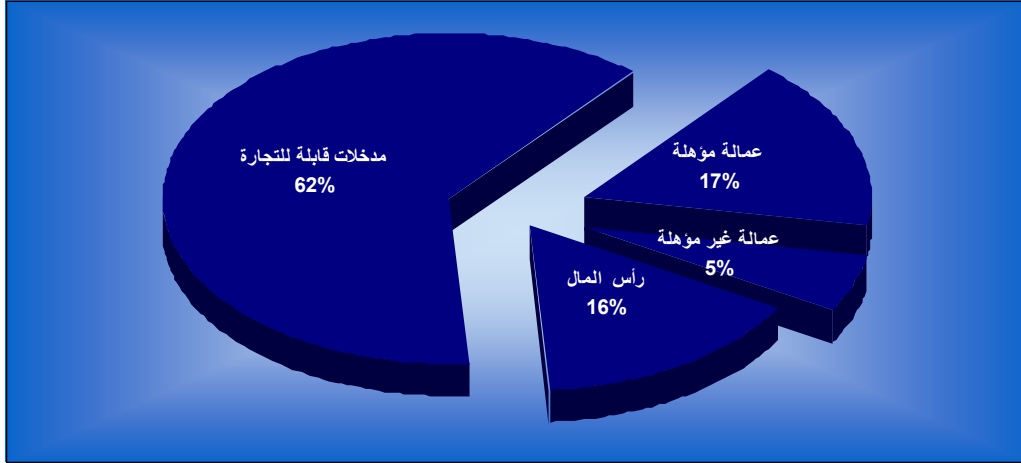
3-2-3 ميزانية المزرعة في منطقة الاستقرار الرابعة

عدد كبير من مزارعي الشعير في منطقة الاستقرار الرابعة لم يحصد أرضه لعدم وصول المنتج إلى مرحلة الحصاد بسبب قلة الهطولات المطرية وعدم الجدوى الاقتصادية لهذه العملية، بل قام بتضمين الشعير إلى مربي الأغنام. وهذه العينات لم تأخذ بالحسبان. وتم حساب متوسط ميزانية المزرعة للعينات المحصودة فقط، حيث بلغ مجموع تكاليف الهكتار الواحد في ميزانية مزرعة الشعير البعل في منطقة الاستقرار الرابعة 3611 ل.س للعيننة المأخوذة لموسم 2006، ومجموع العوائد 3137 ألف ل.س، وبلغ العجز بسعر السوق 3161 ألف ل.س. وهذا نتيجة الغلة القليلة في منطقة الاستقرار الرابعة البالغة 0.3 طن/هكتار للعيننة المأخوذة. تشكل تكاليف البذار التكاليف الأساسية لهذا النظام المزرعي 53% من التكاليف الكلية ثم الحصاد 13% (الجدول 1-3).

⁴ علماً أن إحصائيات الغلة المعلنة في منطقة الاستقرار الثالثة 0.857 طن/هكتار في عام 2006

يبين الشكل 3-3 توزيع التكاليف المزرعية في منطقة الاستقرار الرابعة حسب مكوناتها الأساسية. تشكل الموارد المحلية (عمالة ورأس مال) حوالي 38% من تكاليف المزرعة، في حين أن المدخلات القابلة للتجارة تشكل القسم الأكبر من التكاليف 62%.

الشكل 3-3 توزيع تكاليف مزرعة الشعير في منطقة الاستقرار الرابعة، 2006



المصدر: معد التقرير.

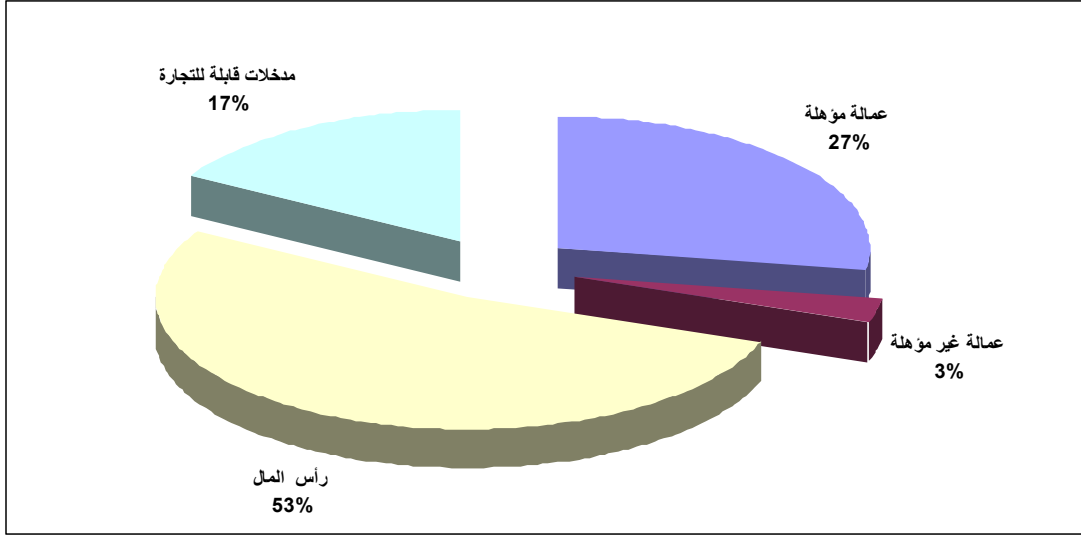
3-3 تحليل ميزانية التاجر (السمسار)

يوجد العديد من أسواق الحبوب المنتشرة في المحافظات وأهمها الحسكة والرقبة وحلب حيث يتم تسويق مادة الشعير. يشتري تاجر الشعير المنتج على باب المتجر أو من باب المزرعة حسب الاتفاق مع المزارعين وبشكل يومي أثناء موسم الحصاد. حيث يتم بيع الشعير لاحقاً بفارق ربح هامشي أو بربح معنوي إذا تم تخزين الشعير بانتظار تحسن الأسعار.

بتحليل بنود التكاليف الأساسية في ميزانية تاجر الشعير للعينة المأخوذة لعام 2006، تبين أن البناء يشكل التكلفة الأساسية لتاجر الشعير 55% من مجمل التكاليف، ثم يليه تكلفة العمالة (التحميل والتنزيل) والنقل 16% لكل منهم. حيث بلغت الكمية المتاجر بها للتاجر المدروس 150 طن من الشعير لعام 2006.

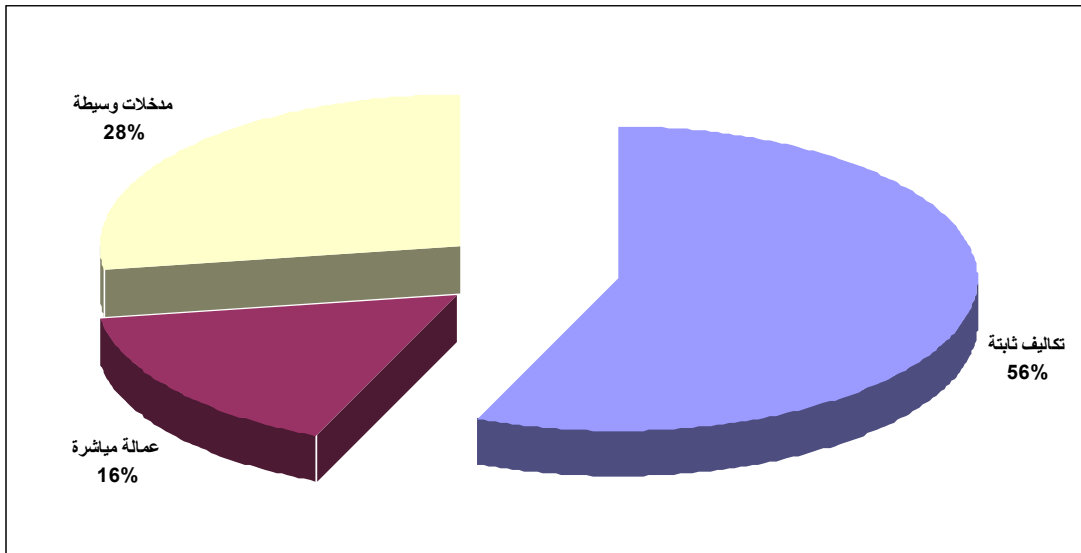
يوضح الشكلان 3-4 و 3-5 بنية تكاليف تاجر الشعير لعام 2006، تشكل الموارد المحلية 83% من تكاليف التاجر (53% رأس مال، 30% عمالة). بينما تشكل المدخلات القابلة للتجارة 17% فقط. تعتبر التكاليف الثابتة التكلفة الأكبر في ميزانية التاجر 56%.

الشكل 3-4 توزيع تكاليف تاجر الشعير، 2006 (%)



المصدر: معد التقرير.

الشكل 3-5 توزيع تكاليف تاجر الشعير، 2006 (%)



المصدر: معد التقرير.

الفصل الرابع- الميزات النسبية للأنظمة الممثلة

1-4 المنهجية

يعتبر مفهوم الاستخدام الأمثل الموارد المحلية هو المحور الأساسي لنظرية الميزة النسبية. وبما أن المصادر المحلية المتوفرة محدودة فإن التوزيع الأمثل لها أساسي لتحقيق أعظم كفاءة في الاستخدام. إن تقييم الميزة النسبية لنظام إنتاجي معين يضم مجالاً واسعاً من المفاهيم تنبثق من دراسة العوائد والتكاليف ونظرية التجارة العالمية. والفكرة الأساسية هي أن النشاط الاقتصادي له ميزة نسبية عندما يكون مربحاً وقادراً على منافسة السلع البديلة من الاستيراد دون الاستفادة من أي تحويل من باقي قطاعات الاقتصاد.

يعتبر تحليل الميزة النسبية الإطار الذي بواسطته يمكن تحديد الربحية المالية والاقتصادية لأية نشاط من خلال تحديد العائد لذلك النشاط في حال غياب تشوهات الأسواق، وبعبارة أخرى يعني تحليل الميزة النسبية حساب التكاليف الحقيقية (الاقتصادية) لأية إنتاج بمرجعية الأسعار العالمية للسلع القابلة للتجارة أو الفرصة البديلة للسلع الأخرى من أجل تحديد احتمالية ربحية النشاط في حال غياب السياسات التي تسبب انحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية.

يتم قياس الميزات النسبية لنظام إنتاجي ما من خلال إطار تحليلي يدعى مصفوفة تحليل السياسات. تعتبر مصفوفة تحليل السياسات طريقة لبناء ميزانية إجمالية للنظم الممثلة. والتي يتم من خلالها تقدير أثر التدخل الحكومي وتشوهات الأسواق بالنسبة للنظم الزراعية المدروسة من خلال حساب الأسعار الاجتماعية (دراسة الميزة النسبية، التقرير الفني، Frédéric Lançon ، 2005). ويمكن القول أن هذا النظام يتمتع بميزة نسبية وانه ذو كفاءة اقتصادية إذا حقق ربحاً موجباً بالأسعار الاجتماعية. الجدول 1-4 يبين هيكل مصفوفة تحليل السياسات.

الجدول 1-4 مصفوفة تحليل السياسات

البيان	العوائد	تكاليف المدخلات القابلة للتجارة	تكلفة العوامل المحلية	الربح
الاسعار الخاصة	A	B	C	D
الاسعار الاجتماعية	E	F	G	H
الفارق	I	J	K	L

المصدر: معد التقرير

ولتقييم أداء المتعاملين والمقارنة فيما بينهم من حيث أدائهم الاقتصادي تحسب العديد من المؤشرات الخاصة بمصفوفة تحليل السياسات كما هو موضح في الجدول 2-4.

الجدول 4-2 مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات

المؤشرات	المعادلات	التفسير
1- الربحية المالية FP	$[D = A - B - C]$	القيمة المطلقة للربح المحقق في النظام بالأسعار الخاصة
2- معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الخاصة (FCB)	$[(C+B) / A]$	مؤشر تنافسية النظام. إذا كانت FCB أصغر من 1 يكون النظام منافساً وإذا كانت أكبر من 1 فيكون النظام غير منافساً وتكون الربحية المالية سالبة
3- الربحية الاجتماعية (SP)	$[H = E - F - G]$	القيمة المطلقة للربح المحقق من قبل النظام بالأسعار الاجتماعية
4- معامل تكلفة العوامل المحلية (DRC)	$[G / (E - F)]$	مؤشر الميزة النسبية للنظام. إذا كانت DRC أصغر من 1 فإن النظام يتمتع بالميزة النسبية مما يعني أننا نستخدم موارد محلية ذات قيمة أقل (عمالة - رأس مال) من القيمة المضافة $(VA = E - F)$ وإذا كانت DRC أكبر من 1 فإن النظام لا يتمتع بالميزة النسبية وتكون الربحية الاجتماعية سالبة
5 - معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية (SCB)	$[(F + G) / E]$	مؤشر آخر لقياس الميزة النسبية للنظام. وهو يأخذ بعين الاعتبار التكلفة الكاملة للإنتاج $(F+G)$ بدل العوامل المحلية فقط. وهو نسبة أكثر ملاءمة لترتيب الموقع النسبي للنظم المختلفة عندما يكون لها بنية تكاليف مختلفة (أي القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة) لأن الـ DRC تحيز لصالح النظام الذي يحتوي على قدر أكبر من المستلزمات القابلة للتجارة
6- التحويلات	$[L = I - J - K]$	القيمة المطلقة التحويلات بين الاقتصاد والنظام
7- معامل الحماية الاسمية (NPC)	$[A / E]$	يشير إلى مستوى حماية المنتج الرئيسي وإذا كانت NPC أكبر من 1 فإن النظام يستفيد من الحماية وإذا كانت أقل من 1 فإن النظام يتعرض للضرائب
8- معامل الحماية الفعال (EPC)	$[(A - B) / (E - F)]$	يشير إلى إجمالي مستوى الحماية مع الأخذ بعين الاعتبار أثر السياسات على القيمة الخاصة للمنتجات القابلة للتجارة والمستلزمات القابلة للتجارة
9- معامل الربحية (PC)	$[D / H]$	يقيس انعكاس السياسات على ربحية النظام. إذا كان أكبر من 1 فإن النظام يستفيد من صافي التحويلات من الاقتصاد أما إذا كان أصغر من 1 فإن الاقتصاد يستفيد من صافي التحويلات من النظام
10-معامل دعم المنتجين (PSR)	$[L / E]$	مؤشر انعكاس السياسات / تشوه السوق على زيادة أو انخفاض إجمالي إيرادات النظام بالأسعار الاجتماعية، أي حجم الاختلاف من الوضع المرجعي بالأسعار الاجتماعية إلى الوضع الحالي بأسعار السوق
11- معامل مكافئ دعم المنتج (ESP)	$[L / A]$	مؤشر على انعكاس السياسات / تشوه السوق على زيادة أو انخفاض إيرادات النظام بأسعار السوق. وهو يعادل الدعم المعادل للمنتج PSE كما هو معرف من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمفاوضات التجارة. إذا كان موجباً فهو يدعم المنتج وإذا كان سالباً فهو يدعم المستهلك.

المصدر: معد التقرير

4-2 بيئة الإقتصاد الكلي

بما أن السعر الاجتماعي محسوب بالليرة السورية وتعامل المواد القابلة للتجارة في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي فإن سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي له الأثر الكبير. بالإطلاع على آليات وضع سعر الصرف المطبق في السنة الأخيرة، يمكن ملاحظة عدم وجود تشوه بين سعر الصرف الحالي وسعر الصرف الاجتماعي، ولذلك تم اعتماد سعر الصرف الموحد 51 ل.س مقابل الدولار الأمريكي.

تقدير السعر الاجتماعي للموارد المحلية يحتاج إلى خبرة كبيرة حيث أنه لا يوجد سعر مرجعي يقتبس منه مثل السعر العالمي. بالنسبة لسوق رأس المال، بلغ سعر الفائدة بالأسعار الخاصة على الإيداعات في المصرف التجاري السوري 7% سنوياً، بينما طبق سعر الفائدة بالسعر الاجتماعي بـ 3% والذي يمثل المكافئ للسعر المثقل المحسوب من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) للاقتصاديات الصناعية الآسيوية الحديثة كسعر فائدة اجتماعية.

بالنسبة لسوق العمل تم افتراض عدم وجود تشوهات في سوق العمل وأن الأجور الحالية تعكس تكلفة الفرصة البديلة الحقيقية للعامل في حين أن توزيع العمالة بين عمالة مدربة (دائمة) وعمالة غير مدربة (موسمية) بهدف حساب التشوهات على العمالة الدائمة الناتجة عن السياسات⁵.

قللت السياسة التجارية الحالية كثيراً من التشوهات على المدخلات التجارية، وهذا نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على المدخلات الزراعية المستوردة. وبالتالي تم حساب السعر الاجتماعي للمدخلات التجارية ابتداءً من السعر المحلي مطروح منه الضريبة الجمركية ومضافاً إليه الدعم الحكومي. تم الأخذ بعين الاعتبار الدعم الضمني لأسعار الطاقة المستخدمة وخصوصاً سعر المازوت الذي يشكل في سورية حوالي 30% من السعر العالمي علماً أن استخدام الطاقة في نظم إنتاج الشعير البعل محدودة.

3-4 مصفوفات تحليل السياسات للشعير البعل

تم دراسة الميزة النسبية لسلسلة الشعير السلعية حسب النظم الإنتاجية المختارة في الشكل 2-7:

- نظام إنتاج شعير بعل في منطقة الاستقرار الثانية.
- نظام إنتاج شعير بعل في منطقة الاستقرار الثالثة.
- نظام إنتاج شعير بعل في منطقة الاستقرار الرابعة.

1-3-4 السعر المساوي للشعير البعل

عند تحديد السعر الاجتماعي للشعير اعتمد على بيانات المؤسسة العامة للأعلاف وعلى معلومات مستوردي الشعير، حيث اعتبر متوسط السعر الذي استوردت به المؤسسة العامة للأعلاف في فترة الحصاد لعام 2006 على الحدود الأوكرانية هو السعر المساوي (فوب) والبالغ \$140/طن. ومن ثم تم جمع تكاليف الشحن والتأمين (البيانات من مستورد شعير) لنحصل على السعر المساوي على الحدود السورية (سيف). الذي بدوره ضرب بسعر الصرف 51 في عام 2006 ليصبح بالليرة السورية. علماً أنه يوجد تعرفه جمركية 1% على استيراد الشعير. وكذلك جمعت تكاليف التحميل والتنزيل والنقل إلى نقطة التساوي (الجدول 3-4).

⁵ التأمينات الاجتماعية: 3% تأمين صحي من قبل الدولة، 14% يدفعها صاحب العمل، و7% يدفعها العامل.

الجدول 3-4 السعر المساوي للشعير، 2006 (لواحد طن)

السعر الاجتماعي	سعر السوق	مصدر البيانات	الوحدة	البيان
140	140	بيانات	\$	السعر المساوي على الحدود الأوكرانية/فوب
20	20	بيانات	\$	تكاليف الشحن والتأمين
160	160	محسوب	\$	السعر المساوي على الحدود السورية/فوب
51	51	بيانات	ل.س	سعر الصرف
8160	8160	محسوب	ل.س	السعر المساوي باليرة السورية/سيف
-	1%	بيانات	ل.س	رسوم جمركية
-	75	بيانات	ل.س	رسم مرفأ
8160	8317	محسوب	ل.س	السعر المساوي في المرفأ بعد الرسوم
292	292	بيانات	ل.س	تكلفة عمالة من الباخرة على السيارة
467	400	بيانات	ل.س	تكلفة نقل إلى نقطة التساوي
58	58	بيانات	ل.س	تنزيل
8977	9017	محسوب	ل.س	السعر المساوي في نقطة التساوي

المصدر: معد التقرير

3-4-2 ميزانية شعير بعل في منطقة الاستقرار الثانية

هذه الميزانية تقدم موجز التكلفة والعائد والربحية لكل عنصر من عناصر السلسلة على حده ولكامل السلسلة السلعية، كما أن هذه الميزانية تحول جميع التكاليف إلى تكلفة واحد طن من المنتج النهائي (الجدول 4-4 والشكل 4-1).

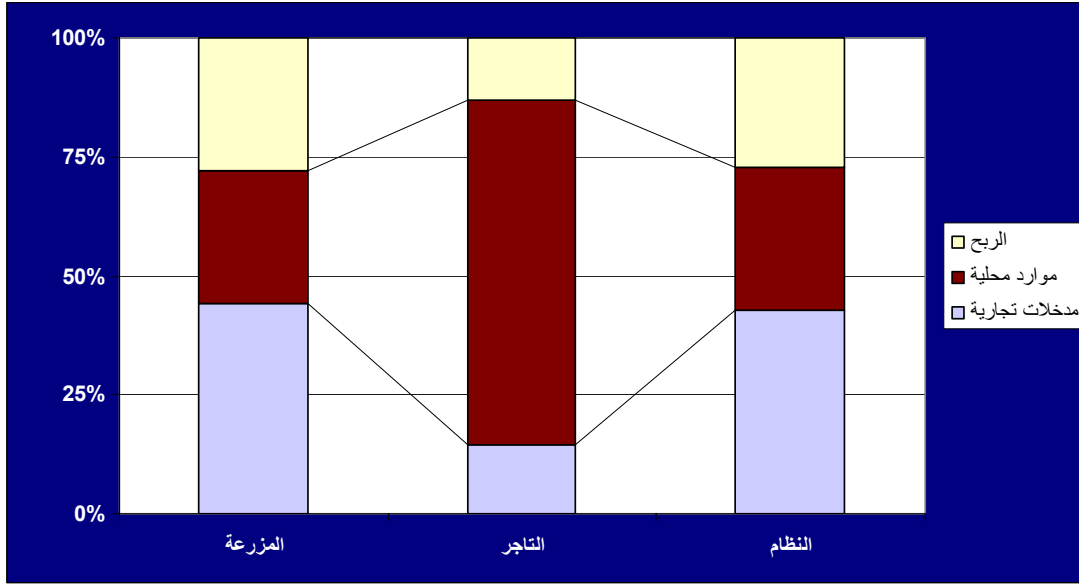
الجدول 4-4 ميزانية السلسلة السلعية للشعير البعل في منطقة الاستقرار الثانية بالأسعار الجارية لعام 2006 (لواحد طن)

النظام	التاجر	المزارع	البيان
10303	10000	9734	العائد الكلي
10000	10000	9431	المنتج النهائي
7501	9926	7005	التكلفة الكلية
	9431		سلعة تحت التصنيع
4396	82	4313	تكلفة المواد القابلة للتجارة
3105	414	2691	تكلفة المحلية
1475	136	1338	عمالة مؤقتة
349	15	334	عمالة دائمة
1281	262	1019	تكلفة رأس المال
2803	74	2729	الربح

المصدر: معد التقرير

يبين الجدول 4-5 المؤشرات النسبية لسلسلة الشعير في منطقة الاستقرار الثانية لعام 2006. حيث يلاحظ أن ميزانية المزرعة تسيطر على ميزانية النظام، النسبة الأكبر من التكاليف تتركز في مرحلة المزرعة (98% من المواد القابلة للتجارة، 87% من الموارد المحلية، و92% من تكلفة العمالة، 80% من تكلفة رأس المال)، كما أن القسم الأكبر من الربح يعود لميزانية المزرعة (97%). وبشكل عام يمكن القول أن ربحية النظام جيدة جداً (27% من العائد و21% من التكلفة الكلية).

الشكل 4-1 ميزانية السلسلة السلعية للشعير، 2006 (%)



المصدر: معد التقرير .

الجدول 4-5 مؤشرات التكوين النسبي لميزانية الشعير البعل في منطقة الاستقرار الثانية لعام 2006 (% لوحد طن)

النظام	التاجر	المزارع	البيان
%73	%99	%72	توزع نسبة التكلفة الكلية/العائد الكلي
%100	%2	%98	الحصة في تكلفة المواد القابلة للتجارة بين المتعاملين
%100	%13	%87	الحصة في تكلفة الموارد المحلية
%100	%8	%92	الحصة في تكلفة العمالة
%59	%37	%62	تكلفة العمالة/تكلفة الموارد المحلية
%100	%20	%80	الحصة في تكلفة رأس المال
%41	%63	%38	تكلفة رأس المال/تكلفة الموارد المحلية
%100	%3	%97	الحصة في الربح
%27	%1	%28	الربح/العائد
%40	%1	%39	الربح/التكلفة الكلية

المصدر: معد التقرير

3-3-4 الميزة النسبية للشعير البعل في منطقة الاستقرار الثانية

يوضح الجدول 4-6 مصفوفة تحليل السياسات لنظام الشعير البعل في منطقة الاستقرار الثانية بسعر السوق.

الجدول 4-6 مصفوفة تحليل السياسات للشعير البعل في منطقة الاستقرار الثانية، 2006 (ل.س/طن)

الربح	التكلفة		العائد	البيان
	موارد محلية	مدخلات تجارية		
D 2,803	C 3,105	B 4,396	A 10,303	سعر السوق المحلي
H 1,990	G 2,749	F 4,541	E 9,280	السعر الاجتماعي
L 813	K 356	J -146	I 1,023	الفرق

المصدر: معد التقرير

يملك هذا النظام ميزة تنافسية محلية وميزة نسبية لأن الربحية بأسعار السوق (D) والربحية الاجتماعية (H) كلاهما موجبان. يلاحظ ان سعر الطن الواحد من الشعير كان أعلى في السوق المحلية منه في السعر المساوي بمقدار (I) بسبب عوائق الاستيراد. المدخلات التجارية لهذا النظام مدعومة بمقدار 146 ل.س/طن منتج نهائي. (K) الفرق في تكلفة الموارد المحلية موجب وهذا يعود معظمه لأن فائدة رأس المال بسعر السوق 7% وبالسعر الاجتماعي فقط 3% (L) موجبة مما يدل على وجود تحويلات من قطاعات الاقتصاد الوطني إلى هذا القطاع الإنتاجي في سنة الدراسة.

من خلال مصفوفة تحليل السياسات للشعير البعل في منطقة الاستقرار الثانية تم حساب المؤشرات المذكورة في الجدول 7-4.

الجدول 7-4 مؤشرات نظام الشعير البعل في منطقة الاستقرار الثانية، 2006 (لواحد طن)

2,803	$[D = A - B - C]$	الربحية المالية
0.526	$[(C+B) / A]$	معامل التكلفة على المنفعة بأسعار السوق
1,990	$[H = E - F - G]$	الربحية الاجتماعية
0.580	$[G / (E - F)]$	معامل تكلفة الموارد المحلية
0.786	$[(F + G) / E]$	معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية
813	$[L = I + J + K]$	التحويلات
1.110	$[A / E]$	معامل الحماية الإسمية متضمناً المنتج الثانوي
1.114	$[A^* / E^*]$	معامل الحماية الإسمية للمنتج النهائي
1.247	$[(A - B) / (E - F)]$	معامل الحماية الفعال
1.408	$[D / H]$	معامل الربحية
0.088	$[L / E]$	معامل دعم المنتجين
0.079	$[L / A]$	معامل مكافئ دعم المنتج

المصدر: معد التقرير

من خلال المؤشرات يمكن استنتاج مايلي:

- يملك هذا النظام ميزة تنافسية محلية لأن الربحية المالية بسعر السوق المحلي موجبة، ومعامل التكلفة على المنفعة بأسعار السوق هو أصغر من الواحد.
- إن معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) أقل من الواحد (0.58)، ومعامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية أقل من الواحد أيضاً (0.79)، مما يدل على أن نظام إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الثانية يتمتع بميزة نسبية قوية.
- هذا النظام يأتيه تحويلات من باقي القطاعات الاقتصادية بمقدار 813 ل.س/طن.
- بلغ معامل الحماية الاسمية (NPC) 1.11 مشيراً إلى أن هذا النظام يتلقى الدعم حيث أن سعر الشعير في السوق المحلية أعلى بمقدار 11% من السعر الاجتماعي.
- قيمة معامل دعم المنتجين (PSR) ومعامل مكافئ دعم المنتج (EPS) موجبة، وبالتالي المنتج يتعرض لدعم يقدر 9% من العائد بالأسعار الاجتماعية و8% من العائد بأسعار السوق المحلية.

4-3-4 الميزة النسبية للشعير البعل في منطقة الاستقرار الثالثة

يوضح الجدول 8-4 مصفوفة تحليل السياسات لنظام الشعير البعل في منطقة الاستقرار الثالثة بسعر السوق.

الجدول 8-4 مصفوفة تحليل السياسات شعير بعل في منطقة الاستقرار الثالثة، 2006 (ل.س/طن)

الربح	التكلفة		العائد	البيان
	موارد محلية	مدخلات تجارية		
D 1,342	C 3,671	B 5,658	A 10,671	سعر السوق المحلي
H 552	G 3,241	F 5,855	E 9,647	السعر الاجتماعي
L 790	K 430	J -197	I 1,023	الفرق

المصدر: معد التقرير

يملك هذا النظام ميزة تنافسية محلية وميزة نسبية كما في نظام الشعير في منطقة الاستقرار الثانية. المدخلات التجارية لهذا النظام مدعومة بمقدار 197 ل.س/طن منتج نهائي. يوجد تشوه فائدة رأس المال عن السعر الاجتماعي وهذا يسبب زيادة تكلفة الموارد المحلية بأسعار السوق عنها بالأسعار الاجتماعية. (L) موجبة مما يدل على وجود تحويلات من القطاعات الاقتصادية لهذا النظام الإنتاجي (الجدول 9-4).

الجدول 9-4 مؤشرات نظام الشعير البعل في منطقة الاستقرار الثالثة، 2006 (لواحد طن)

1,342	[D = A - B - C]	الربحية المالية
0.732	[(C+B) / A]	معامل التكلفة على المنفعة بأسعار السوق
552	[H = E - F - G]	الربحية الاجتماعية
0.855	[G / (E - F)]	معامل تكلفة الموارد المحلية
0.943	[(F + G) / E]	معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية
790	[L = I + J + K]	التحويلات
1.106	[A / E]	معامل الحماية الإسمية متضمناً المنتج الثانوي
1.114	[A* / E*]	معامل الحماية الإسمية للمنتج النهائي
1.322	[(A - B) / (E - F)]	معامل الحماية الفعال
2.432	[D / H]	معامل الربحية
0.082	[L / E]	معامل دعم المنتجين
0.074	[L / A]	معامل مكافئ دعم المنتج

المصدر: معد التقرير

من خلال المؤشرات يمكن استنتاج مايلي:

- يملك نظام الشعير البعل في منطقة الاستقرار الثالثة ميزة تنافسية محلية لأن الربحية المالية بسعر السوق المحلي موجبة. ولكنها أضعف من نظام إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الثانية.
- معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) أقل من الواحد (0.86)، ومعامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية أقل من الواحد أيضاً (0.94)، وبالتالي هذا النظام يتمتع بميزة نسبية مقبولة ولكنها أضعف من نظام إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الثانية.

- هذا النظام يأتيه تحويلات من باقي القطاعات الاقتصادية بمقدار 790 ل/س/طن.
- و كما في نظام إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الثانية، فإن منتج الشعير في هذا النظام يتلقى الدعم من خلال دعم المدخلات الوسيطة.

5-3-4 الميزة النسبية للشعير البعل في منطقة الاستقرار الرابعة

يوضح الجدول 10-4 مصفوفة تحليل السياسات لنظام الشعير البعل في منطقة الاستقرار الرابعة بسعر السوق.

الجدول 10-4 مصفوفة تحليل السياسات شعير بعل في منطقة الاستقرار الرابعة، 2006 (ل.س/طن)

الربح	التكلفة		العائد	البيان
	موارد محلية	مدخلات تجارية		
D -1,333	C 4,961	B 7,541	A 11,169	سعر السوق المحلي
H -2,098	G 4,419	F 7,825	E 10,145	السعر الاجتماعي
L 765	K 542	J -284	I 1,023	الفرق

المصدر: معد التقرير

إن نظام إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الرابعة غير مربح بأسعار السوق والسعر الاجتماعي. أي أنه لا يملك ميزة نسبية ولا ميزة تنافسية محلية. هناك دعم للمدخلات التجارية لهذا النظام بمقدار 284 ل.س/طن منتج نهائي. (K) تدل على مقدار التشوه في تكلفة رأس المال. (L) تدل على مقدار التحويلات إلى هذا النظام الإنتاجي (الجدول 11-4).

الجدول 11-4 مؤشرات نظام الشعير البعل في منطقة الاستقرار الرابعة، 2006 (لواحد طن)

-1,333	$[D = A - B - C]$	الربحية المالية
1.367	$[(C+B) / A]$	معامل التكلفة على المنفعة بأسعار السوق
-2,098	$[H = E - F - G]$	الربحية الاجتماعية
1.904	$[G / (E - F)]$	معامل تكلفة الموارد المحلية
1.207	$[(F + G) / E]$	معامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية
765	$[L = I + J + K]$	التحويلات
1.101	$[A / E]$	معامل الحماية الإسمية متضمناً المنتج الثانوي
1.114	$[A^* / E^*]$	معامل الحماية الإسمية للمنتج النهائي
1.563	$[(A - B) / (E - F)]$	معامل الحماية الفعال
0.635	$[D / H]$	معامل الربحية
0.075	$[L / E]$	معامل دعم المنتجين
0.069	$[L / A]$	معامل مكافئ دعم المنتج

المصدر: معد التقرير

من خلال المؤشرات يمكن استنتاج مايلي:

- هذا النظام خاسر لأن الربحية المالية بسعر السوق سالبة. وهو غير منافس لأن معامل التكلفة على المنفعة بأسعار السوق أعلى من الواحد (1.367).

- معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) أعلى من الواحد بكثير (1.904)، ومعامل التكلفة على المنفعة بالأسعار الاجتماعية أعلى من الواحد أيضاً (1.207) ، وبالتالي هذا النظام لا يتمتع بميزة نسبية وهو بعيد جداً عن المنافسة نتيجة الغلة الضعيفة في منطقة الاستقرار الرابعة 0.3 طن/هكتار للعينة المأخوذة لسنة الدراسة 2006.
- هذا النظام يتلقى تحويلات من باقي القطاعات الاقتصادية بمقدار 765 ل/س/طن.
- وكما في نظام إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الثانية والثالثة، فإن منتج الشعير في هذا النظام يتلقى الدعم على المدخلات الوسيطة.
- وفي هذا المجال يطرح العديد من الاقتصاديين السؤال الهام: طالما أن إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الرابعة غير مجدي فلماذا زراعته ومن أين يأتي المزارع بالموارد لإعادة زراعته وتأمين سبل العيش. ونوضح فيما يلي هذه المبررات:
- إن الشعير هو المحصول الوحيد القابل للنمو في منطقة الاستقرار الرابعة نتيجة لتحمله لظروف الجفاف في التربة والملوحة.
- لا توجد بدائل لهذه الزراعة في منطقة الاستقرار الرابعة عدا بعض الزراعات الرعوية.
- قد يحقق الشعير في منطقة الاستقرار الرابعة بعض العوائد على المنتجين في بعض السنوات وخاصة الذين يملكون ثروة حيوانية و يتم ري الشعير في حال عدم قابليته للحصاد.
- قد يكون الشعير مصدراً للعمالة العائلية التي تقوم بعملية الزراعة أو الجني أو الرعي وبالتالي يلجأ المنتجون إلى الاستمرار بالزراعة لتشغيل العمالة العائلية بدلاً من البطالة.

4-4 تحليل الحساسية

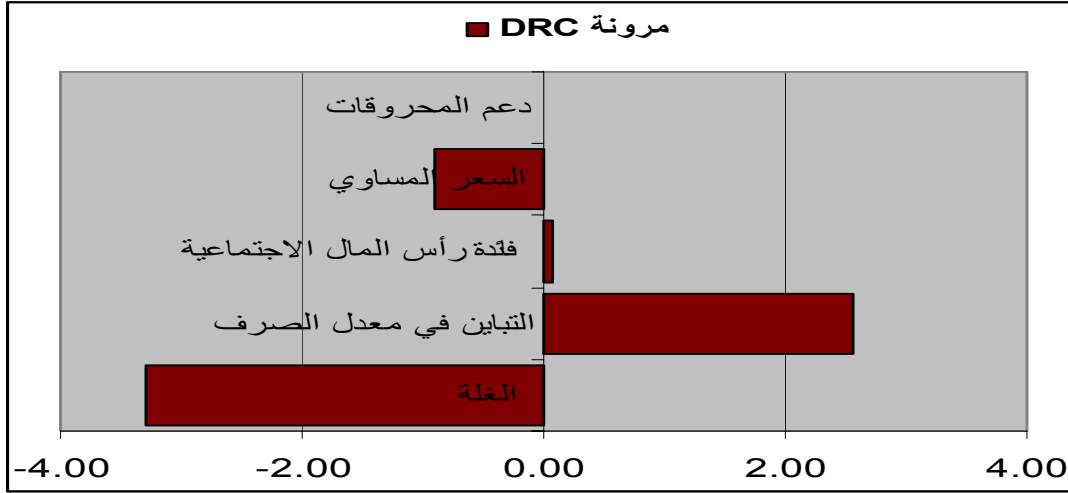
كما ذكرنا في الفقرة 3-1 و 4-2 فإن بناء مصفوفات تحليل السياسات يعتمد على جمع البيانات الأولية والثانوية المترافقة مع عدد من الفرضيات التي تم وضعها بشأن قيمة أسعار المساواة الخاصة بالمنتجات القابلة للتجارة والإجماليات على مستوى الاقتصاد الشامل مثل:

- أسعار الصرف.
- أسعار الفائدة .
- السعر المساوي.
- الغلة.
- معامل التحويل.

لذا فمن الضروري تقييم مدى حساسية مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات لأي تغيير في قيمة المكونات المختلفة في الميزانية بالأسعار الاجتماعية والخاصة. سيتم تحليل الحساسية بتغيير العامل المدروس وتثبيت العوامل الأخرى.

يبين الشكل 4-2 قوة واتجاه العلاقة بين DRC وبعض المتغيرات الأساسية. هناك علاقة عكسية بين الغلة والسعر المساوي من جهة وقيمة معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) من جهة أخرى، كلما زادت الغلة والسعر المساوي كلما كانت الميزة النسبية أقوى وقلت قيمة DRC. وهناك علاقة طردية بين فائدة رأس المال الاجتماعية والتباين في معدل الصرف من جهة وقيمة معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) من جهة أخرى، كلما زادت فائدة رأس المال الاجتماعية والتباين في معدل الصرف⁶ كلما زادت قيمة DRC وكانت الميزة النسبية أضعف. إن قوة الميزة النسبية لنظم إنتاج الشعير البعل لا تتأثر كثيراً في تغيير دعم المحروقات لأن استهلاكها من هذه المادة قليل جداً.

الشكل 4-2 قوة واتجاه العلاقة بين معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) وبعض المتغيرات الأساسية



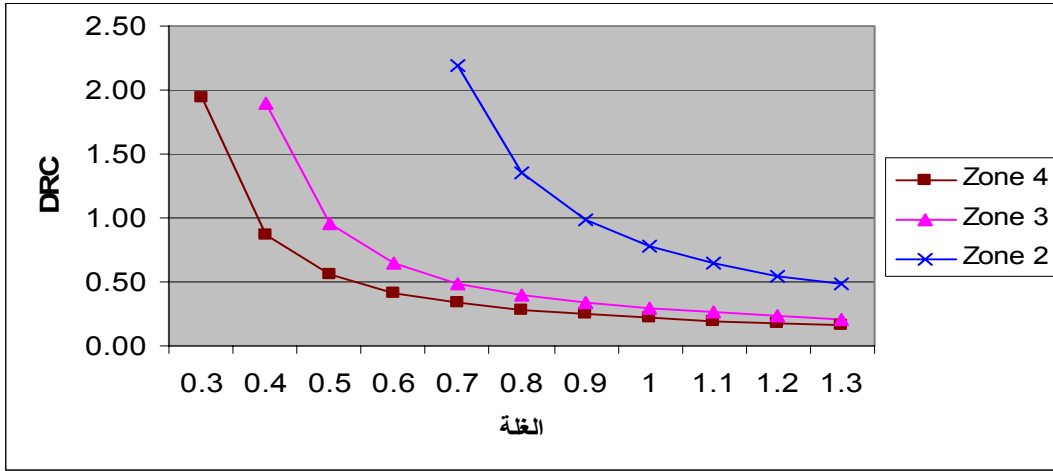
المصدر: معد التقرير

ضمن الغلة الحالية لكل نظام إنتاجي فإن منطقة الاستقرار الثانية والثالثة تملك ميزة نسبية في إنتاج الشعير، على العكس تماماً في نظام إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الرابعة. ولكن بانخفاض الغلة في منطقة الاستقرار الثانية والثالثة تنخفض الميزة النسبية لهذه النظم تدريجياً إلى أن لا يملك ميزة نسبية عندما تكون الغلة 0.89 طن/هكتار في منطقة الاستقرار الثانية و0.49 في منطقة الاستقرار 3 وعندها يكون $DRC=1$ ، (الشكل 4-3). وكلما زادت الغلة في منطقة الاستقرار الرابعة كلما تحول النظام لأن يملك الميزة النسبية عند الغلة 0.374 طن/هكتار ($DRC=1$).

نظام إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الرابعة لا يملك ميزة نسبية عند فائدة رأس المال الاجتماعية (3%) وبالتالي تزداد تكلفة هذا النظام ويصبح أقل منافسة كلما زادت الفائدة الاجتماعية كما هو متوقع في المستقبل. وتقل قوة الميزة النسبية تدريجياً في نظام إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الثالثة كلما زاد معدل الفائدة الاجتماعية، إلى أن لا يملك ميزة نسبية عندما يكون معدل الفائدة الاجتماعية 11% ($DRC=1$) وهذه الفائدة مستبعدة خلال المرحلة القصيرة والمتوسطة. وكذلك تؤثر زيادة معدل الفائدة الاجتماعية بشكل سلبي على قوة الميزة النسبية لنظام إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الثانية ولكنه يستمر في امتلاكه للميزة النسبية ($DRC < 1$)، (الشكل 4-4).

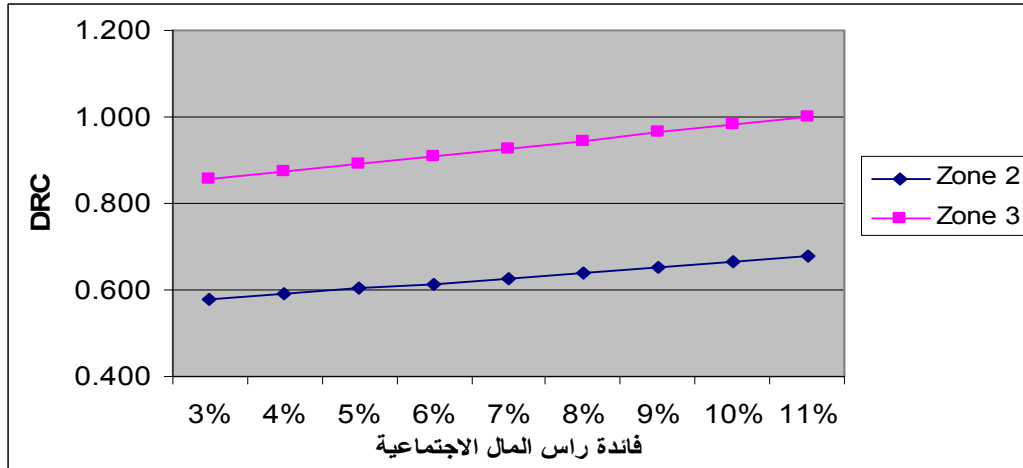
⁶ التباين في معدل الصرف هو معدل الصرف الاجتماعي على معدل الصرف بسعر السوق.

الشكل 3-4 العلاقة بين معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) والغلة



المصدر: معد التقرير

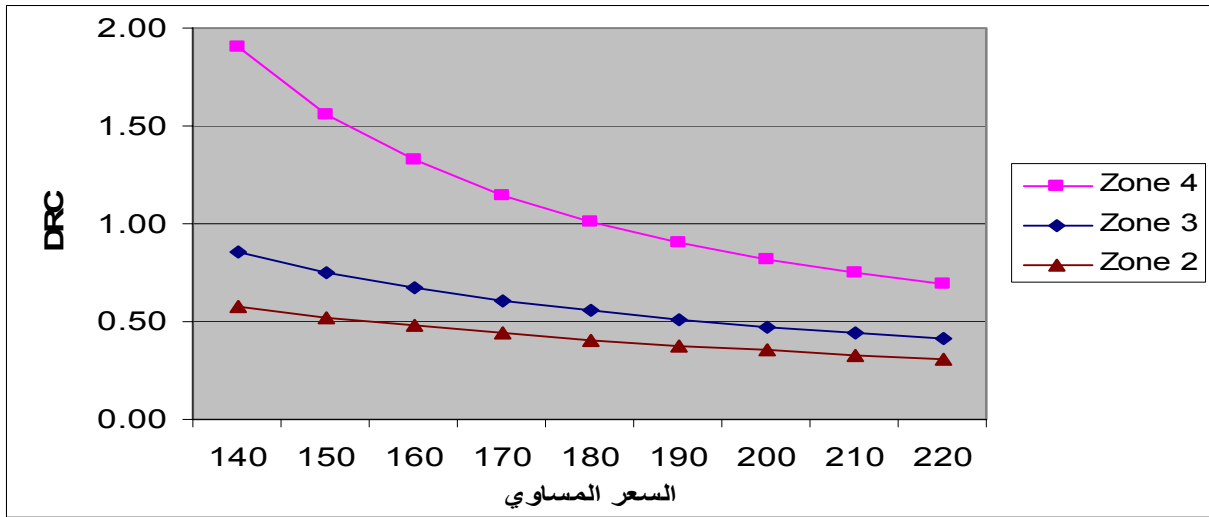
الشكل 4-4 العلاقة بين معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) وفائدة رأس المال الاجتماعية



المصدر: معد التقرير

هناك علاقة طردية بين الميزة النسبية وسعر المساواة (في حالة الاستيراد)، كلما زادت قيمة السعر المساوي (كما هو متوقع) كلما كانت الميزة النسبية أقوى وقيمة معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) أصغر. الميزة النسبية الموجودة في نظم إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الثانية والثالثة تصبح أقوى كلما زادت قيمة السعر المساوي للشعير. بينما يتحول نظام إنتاج الشعير في منطقة الاستقرار الرابعة إلى نظام يملك الميزة النسبية عندما تصبح قيمة السعر المساوي أكبر أو تساوي \$181/طن للشعير المستورد (الشكل 4-5).

الشكل 5-4 الرسم البياني بين السعر المساوي ومعامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) في منطقة الاستقرار الرابعة



المصدر: معد التقرير

الفصل الخامس - النتائج والتوصيات

النتائج

ضمن ظروف التقانات المستخدمة واتجاه الأسعار العالمية وبناءً على العينة المأخوذة لإنتاج الشعير في عام 2006 وعلى البيانات المتوفرة تم الحصول على النتائج التالية:

- تركزت معظم التكلفة في نظم إنتاج الشعير في مرحلة الزراعة وخصوصاً تكلفة البذار والحصاد والأسمدة. بينما تركزت تكلفة التاجر في التكلفة الثابتة ورأس المال.
- سورية تملك ميزة نسبية قوية في نظام إنتاج الشعير بعل في منطقة الاستقرار الثانية، مستورد (DRC=0.58).
- سورية تملك ميزة نسبية مقبولة في نظام إنتاج الشعير بعل في منطقة الاستقرار الثالثة، مستورد (DRC=0.85).
- سورية لا تملك ميزة نسبية في نظام إنتاج الشعير بعل في منطقة الاستقرار الرابعة، مستورد (DRC=1.9).

التوصيات

هناك طرق مختلفة لتحسين الميزة النسبية في إنتاج الشعير في المرحلة المتوسطة والطويلة الأمد:

- إيلاء المزيد من الاهتمام وإنتاج الشعير في مناطق الإنتاج التي تملك الميزة النسبية (الثانية والثالثة). ومن ضمنها استنباط وإدخال وتوزيع أصناف الشعير على المناطق حسب ملاءمتها البيئية. والاستفادة القصوى من الميزة النسبية لمحصول الشعير في هذه المناطق بالتوسع في زراعته وإحلاله بدلاً للمحاصيل التي لا تملك الميزة النسبية. وهذا سوف يغطي قسم كبير من العجز في الميزان التجاري ويقلل الإنفاق من العملة الصعبة على الاستيراد. ويساهم في تربية الإنتاج الحيواني بتأمين العلف بالكميات المناسبة. علماً أن الطلب العالمي على الشعير في تزايد نتيجة لزيادة استخدامه في إنتاج الطاقة الحيوية والنظيفة، هذا بالإضافة إلى استخدامه كعلف للحيوانات.
- تعديل التركيب المحصولي وإدخال المحاصيل البقولية في الدورة الزراعية لدى المزارعين لتحسين الخصوبة والمردود في وحدة المساحة.

- يمكن أن تعيش أصناف الشعير في منطقة الاستقرار الرابعة ضمن ظروف ظاهرة الجفاف والاحتباس الحراري و لكنها لا تعطي الغلة الجيدة التي تغطي التكاليف الإنتاجية للفلاح. علماً أن هناك قسم كبير من مساحات الشعير المزروعة في منطقة الاستقرار الرابعة في محافظة الرقة التي لم تحصد منذ أعوام، بل تضمن إلى مربّي الأغنام مقابل أجر لا يغطي تكلفة البذار، وهذا يضر كثيراً بمزارعي الشعير في منطقة الاستقرار الرابعة الذين معظمهم مدين للمصرف الزراعي. إضافة إلى أن الغلة الضعيفة لمنطقة الاستقرار الرابعة تزيد من تكلفة الإنتاج وبالتالي تقلل الفرصة في المنافسة وفي امتلاك الميزة النسبية. لذلك من المهم التنسيق مع منظمات البحث العلمي العربية والعالمية (أكساد وأيكاردا) وهيئة البحوث العلمية الزراعية لتحسين إنتاجية الصنف المزروع أو إدخال أصناف جديدة لها القدرة على الإنتاجية المقبولة والتي تغطي تكلفة الإنتاج على أقل تقدير ضمن ظروف الهطولات المطرية الخفيفة في منطقة الاستقرار الرابعة.
- التنسيق مع المؤسسات العربية والعالمية والشركاء التجاريين لتحسين تسويق وإنتاجية وربحية الشعير. وبناء قاعدة معلومات تسويقية خاصة بالشعير.

المراجع

- *FAO Database*
- Lancon, Frederic. *Comparative advantage technical note*. NAPC, 2005.
- Samir Grad and Mouzad Karkout. *Agricultural Commodity Outlooks of Barley*. NAPC, 2007
- *NAPC. Database*
- United States Department of Agriculture (USDA). *GRAIN Report, barley 2007*. Foreign Agricultural Service, 2007.